

المكتبة الثقافية

١٣٣

الفلسفة في الميثاق

الدكتور يحيى صريدي

ثقافة ودراسة القرى

الدار المصرية
للتأليف والترجمة

المكتبة الثقافية

١٣٣

الفلسفة في الميثاق

الدكتور يحيى هويدى

إتقان وإبداع القومى

الدار المصرية
للتأليف والترجمة



توزيع



دار الفجر

١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

طنطا ميدان الساعة

ت : ٢٥٩٤

١٥ مايو ١٩٦٥

تصريح

في مساء يوم ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ ، وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية قدم الرئيس جمال عبد الناصر ميثاق العمل الوطني ، إطارا لحياة الحاضرة ، ودليلا لعملنا في المستقبل . فتلقته قرائح الكتاب والمفكرين والعلماء المتخصصين ، وقدموا حوله تفسيرات وتحليلات وشروحا لا تحصى . وأغلب الظن أنهم لم ينتهوا بعد من تعليقاتهم ، لأن مهمة اكتشاف الميثاق ما زالت مستمرة ، وستظل دائما متجددة .

والتحليلات التي أقدمها اليوم حول الميثاق تتناول ما في هذا الكتاب من أفكار فلسفية ، أطال الميثاق الحديث في بعضها ، ولمس بعضها الآخر لمسا رقيقا . ولكنني عاجتها جميعاً على نحو يسمح بإعطاء القارئ صورة واضحة عن « الفلسفة في الميثاق » . وأقول « الفلسفة في الميثاق » حامدا ، لأنني لا أريد أن أقدم هنا « فلسفة الميثاق » . أي أنني لا أريد أن أتحدث حديثا عاما عن روح الميثاق أو عن الإطار العام الذي علينا أن نضع فيه جميع الحلول التي قدمها الميثاق لمشاكلنا الحاضرة والمستقبلية ،

بقدر ما أريد الحديث عن الأفكار الفلسفية الصعبة التي ينبغي أن يلتفت إليها طلاب الدراسات الفلسفية المتخصصون ، والتي أشار إليها الميثاق . ومعنى ذلك أن الأفكار التي سعالجها في هذا الكتاب الصغير تكتفى إلى علم الفلسفة أكثر من اهتمامها إلى الفلسفة في معناها العام الشائع ، حين تطلق هذه الكلمة ويقصد بها الروح العامة أو الفكرة العامة التي يدور حولها مشروع أو موضوع معين .

ومع ذلك ، فاود أن أطمئن القارىء العادى الذى غالباً ما يتخيفه كلمة الفلسفة ، لأنها تكتزن في ذهنه بالتعقيد والغموض ، إلى أننى آثرت هنا الوضوح الذى بلغ حد التبسيط ، والتمت بأسلوب أقرب إلى الأسلوب الصحفى . وما ذلك إلا لتصل مجموعة الأفكار المتواضعة التى ضمها الكتاب إلى ذهن الجماهير بدلاً من أن يقتصر فهمها على طبقة المثقفين المتخصصين ، تمشياً مع روح الثقافة الجماهيرية التى نسعى إليها جميعاً في هذا العصر الاشتراكي المجيد الذى نعيش فيه .

محى هوبرى

مقدمة

لخطانا على طريق الثورة ، وأداء لواجبنا التاريخي ،
تَبَيُّناً وإرساء لرسالتنا السامية في بناء أمتنا العربية على
أسس من الحرية والاشتراكية والوحدة برز الميثاق في تاريخنا
الوطني إطاراً لحياتنا الحاضرة ودليلاً لعملنا في المستقبل .

ونحن نلتقي في الميثاق بكل شيء ، نلتقي فيه بعلوم التاريخ
والقانون والاجتماع والفلسفة والأخلاق والاقتصاد منظوراً إليها
نظرة جديدة ، نظرة بلغت من وضوحها وجلالها أن خيل إلينا
أنا نراها للمرة الأولى مع أن الميثاق لم يفعل إلا أن أبرز لنا
ما كنا نعيشه ونعانيه قبل الثورة ، وما أصبحنا نتطلع إليه بعدها ،
من غير أن تبين معالمة . وتلك هي آية العمل الصادق دائماً ، يعبر
عما يعيشه الناس في وضوح يصل به مباشرة إلى القلوب ، لأنه
يجلو الحياة ، ويجدد النظرة الإنسانية إليها .

وقد طالبنا الميثاق أن نخطط لحياتنا من جديد ، في ضوءه
ومن إيمانه . طالب علماءنا أن يعيدوا كتابة علومهم لتتمشى مع
روحه ، ولكيلا تكون جامعاتنا ومدارسنا في واد بعيد عن
إطار حياتنا . إلا أن هذا ليس معناه الاختصار على ما في الميثاق

من علم . فالميثاق لم يدع أنه جمع بين دقتيه تفاصيل العلوم ، ولم يدع أنه دراسة لعلم ما من العلوم . بل معناه أن يضع علماؤنا نصب أعينهم الإطار الذي قدمه الميثاق ليسترشدوا بهديه في كتاباتهم الجديدة ، وفي النقد الذي يوجهونه لهذه النظرية أو تلك ، لهذا المذهب أو ذاك .

فليقدم علماء الدراسات الإنسانية عندنا — إن استطاعوا — تاريخا جديدا وقانونا جديدا وعلم اجتماع جديدا ومذهبا جديدا في الاقتصاد ومذهبا طريفا في الفلسفة ودراسة جديدة للقيم الأخلاقية . وإن لم يستطيعوا ، فليبقوا على ما في كتبهم من نظريات ومذاهب أكاديمية . ولكن الميثاق يدعوهم إلى مراعاة روحه وإطاره في النقد الذي يوجهونه لها ، لكيلا يرسخ في أذهان الطلاب أنها نظريات ومذاهب خالدة لا قبل لمناقشتها . والحق أن علماءنا لن يستطيعوا أن يجردوا كتبهم من هذه النظريات والمذاهب لأن دراستها تكون صلب الدراسات الأكاديمية في كل الجامعات ، ولأن الميثاق نفسه يدعونا إلى أن يكون فكرنا « مفتوحا لكل التجارب الإنسانية » يأخذ منها ويعطيها ، لا يعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد . فحسبهم إذن أن لا يقتصروا على شحن ذهن الطالب بالنظريات

والمذاهب التقليدية دون أن يسموه رأينا فيها . ومهمة الربط بين هذه المذاهب والإطار الذي يقدمه لنا الميثاق هي المهمة الصعبة التي يجب أن يضطلع بها علماء الدراسات الإنسانية عندنا ، إلى جانب المهمة الأكثر صعوبة وهي تقديم النظريات الجديدة الطريفة .

وقد يبدو لبعض السذج أنه لا صلة في ميدان الفلسفة مثلاً بين ما قدمه الفلاسفة القدماء والمعاصرون من نظريات وما احتواه الميثاق من آراء . وهذه النظرة الضيقة إلى الدراسات الفلسفية هي آفتنا الكبرى ، وهي ما نطالب اليوم بعلاجه ، والبحث عن تلافيه .

وعلاجه لا يتأتى في نظرنا إلا إذا مثلنا النظريات والمذاهب الفلسفية ، وضمناها هضماً جيداً ، ووضعنا أيدينا على محاور تفكيرها والباعث عليه ، واستطعنا مع دراستنا لكل ما تقدمه لنا من مصطلحات وتأملات ومقولات أن نقف على حقيقتها التي تختفي عادة وراء السطور ، والتي لا تكفي الدراسة العاجلة أو الدراسة الأكاديمية المقفلة في توضيحها .

وإذا كنا نطالب بالفكرة الجديدة وبالتقد الواعي ، وندعو إلى الربط بين النظريات الفلسفية وروح الميثاق في ميدان

الدراسات الإنسانية عامة ، فإن دعوتنا لهذا كله في ميدان الفلسفة
الزم والحق . وذلك لأن الميثاق يقدم لنا إطاراً جديداً لحياتنا .
والفلسفة في تعريفها الأصيل — لا في هذه التعريفات المنحرفة
التي تعطى لها أحياناً — هي علم تعميق الحياة ، وتأصيلها ، ورسم
لإطارها العام ونظرة شاملة للكون . فلا غرابة بعد هذا أن
تلتقي بالفلسفة في الميثاق ، وأن نجد فيه كثيراً من الأفكار
التي تمينا في الوصول إلى مذهب فلسفي متكامل . وتقدم لنا
في الوقت نفسه أساساً لتعدد من التيارات الفلسفية التي ظهرت
هي الأخرى للتعبير عن نظرة شاملة في الحياة .

فالميثاق يتحدثنا عن التجربة العربية التي كانت — ولا شيء
غيرها — مصدراً لانبثاق الميثاق نفسه ، وقبل هذا ، مصدراً للثورة
العربية . ويعين الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الإنسان العربي
في مواجهة الحياة ، فيحدد بأنه قائم في تغيير وجه الحياة مفرقا
في هذا الصدد بين الإصلاح والثورة . ويقدم لنا نظرية
في الحرية . ونظرية في فلسفة الاشتراكية العلمية التي يحمل عبء
تقديمها إلى العالم . ونظرية في التاريخ تعترف بمحتجته ، لكنها
لا تتجاهل تأثير الإنسان في أحداثه . ونظرية في الصراع الطبقي
وضرورته أو عدم ضرورته ، والحل السلمي الذي ينتهي إليه ،

ونظرية في القيم الأخلاقية والروحية تنبع من واقعنا لكنها تتفق مع أدياننا السماوية وتقاليدنا .

وقد طالج الفلاسفة كل هذه المشكلات في مذاهبهم ، ولا يكاد يخلو مذهب فلسفي واحد من بحثها والإدلاء بدلوها فيها . ومهمتنا أن نربط بين آراء هؤلاء الفلاسفة ورأى الميثاق فيها ، لكيلا نتحرج في البحر ، ولكيلا يظل تدريس الفلسفة في جامعاتنا يعزول عن إطار حياتنا الجديد . مع أن الفلسفة أولى الدراسات بالابتعاد عن هذه العزلة ، لأن كل الدراسات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية ليست إلا تطبيقات للإطار العام الذي يضعه الفيلسوف .

وسنحاول في الفقرات التالية من الكتاب أن نشير إلى موقف الميثاق من هذه المشكلات ومعارضته لكثير من التيارات الفلسفية . وسنخصص كل فقرة لفكرة أو مشكلة فلسفية واحدة ستكون بمثابة المفتاح الذي ينضم إلى سلسلة المفاتيح الأخرى لتفتح لنا أبواب فلسفة الميثاق .

١ - العلاقة بين الفكر والتجربة في الميثاق

الميثاق عن التجربة باعتبارها المصدر الذي استوحى مبدأ جميع أفكاره منه . فالتجربة هي التي علمته أن الثورة هي الوسيلة الوحيدة لاتتصار النضال العربي والطريق الوحيد الذي يستطيع أن يعبر عليه من الماضي إلى المستقبل . وينظر الميثاق في الفترة الطويلة التي مرت بنضال الشعب المصري بين انتكاسة ثورة ١٩١٩ حتى بزوغ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فيتعلم من تجربة الشعب مع القيادات الحزبية في ذلك الوقت ومن خيانة بعض هذه القيادات لمبادئها درساً أصيلاً هو « أن القيادات الوطنية حين تخلف جنودها من التربة الشعبية تحكم على نفسها بالذبول والموت » . وبالتجربة وعن طريقها استطاع الميثاق أن يصف الشعب بأنه « المعلم » . واستطاع كذلك أن يرفض منطق دعاة الإصلاح ويختار طريق الثورة الشاملة ، واستطاع أن يرفض الديموقراطيات ذوات الواجهات الدستورية التي لا تحتوي على أى مضمون اقتصادى . و انتهى إلى أن الحرية أو الديموقراطية السياسية لا معنى لها بدون الحرية الاجتماعية التي هي الأساس

في الديمقراطية الاقتصادية أو الاشتراكية . وعن طريق التجربة . . . تجربة الوحدة الأولى مع سوريا ، استطاع الميثاق أن يضع يده على الأساس الحقيقي لكل وحدة عربية ، وهو وحدة الهدف . واستطاع كذلك أن يعرف أن الطريق الحقيقي للوحدة هو طريق الاشتراكية . وعن طريق التجربة أيضاً فطن الميثاق إلى أن الحل الاشتراكي هو الحل الحتمي لتحقيق الكفاية والعدل وربط الإنتاج بالخدمات ، وتمكن الشعب من السيطرة على كل أدوات الإنتاج . واحتراما لهذه التجربة رأى الميثاق في مجال التطبيق الاشتراكي أننا لا يمكن أن نأخذ في مصر في مجال الزراعة مبدأ تأميم الأرض وتحويلها إلى الملكية العامة ، فأخذ بالملكية الفردية للأرض في حدود لا تسمح بالإقطاع . واحتراما لهذه التجربة نفسها أيضاً رأى الميثاق أنه إلى جانب الأسس المادية التي تدفع بعجلة التقدم إلى الأمام فإن الدور الذي تلعبه القيم الروحية النابعة من أدياننا السامية لا يمكن لنا أن نتجاهله .

تلك هي بعض الأفكار الهامة التي نلتقي بها في الميثاق . وكلها وعشرات أخرى غيرها يقدمها لنا الميثاق باعتبار أنها نبتت من التجربة .

* * *

فما المقصود بالتجربة هنا ؟

ليس المقصود بها الخبرة الفردية أو المعاناة الشخصية لبعض
المواقف بل المقصود بها المعاناة الجماعية لمواقف مشتركة .

وليس المقصود بها ما يراه العقل من زاويته الخاصة في الأشياء
التي ترخر بها الطبيعة بعد أن يكون قد اختار منها ما شاء وأسقط
ما شاء بحسب نظره الذاتية المخضنة بل المقصود بها التجربة
الخارجية بكل ما تحتويه من شكائهم ، والواقع بكل ما يشتمل
عليه من صدمات تقاوم نزوات العقل ووجهات نظره الفردية .

ويتضح معنى التجربة بصفة خاصة إذا تبينا العلاقة الفلسفية
القائمة بينها وبين الفكر .

تقد رأى بعض الفلاسفة أن الفكر سابق على التجربة ،
بمعنى أنه هو الذى يشكلها تشكيلا أوليا . أى أن العقل الإنسانى
فى نظره يستطيع أن يعد مجموعة من المقولات العقلية والإطارات
الذهنية فى استقلال تام عن التجربة ، وقبل أى احتكاك بها ،
ثم يقوم بعد ذلك بنشر هذه القوالب العقلية على محتويات التجربة
فتأخذ هذه الأخيرة الشكل الذى أعد لها فى هذه القوالب العقلية
وعلى العكس من ذلك رأى فريق آخر من الفلاسفة أن
التجربة هى التى تفرض على العقل أوامرها ، ورأى أن الفكر

ليس إلا مجرد صدى للواقع ، يسجله تسجيلاً أميتاً ، لا يملك
معه أن يحيد عنه .

* * *

فأ هو موقف الميثاق من هذين الفريقين ؟

لقد رأينا إلى أي حد كانت التجربة مصدر الكثير من
أفكار الميثاق من الطبيعي والحال هذه أن يقف الميثاق موقف
المعارض للفريق الأول من الفلاسفة الذين يرون البدء بالفكر ،
ويعتقدون أنه قادر على تشكيل التجربة من غير حاجة إلى
الاحتكاك بها .

فالميثاق يحذرننا في فقرات كثيرة منه من خطر « النظريات
الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية » ويقرر مثلاً
أن الحرية الاجتماعية أو الاشتراكية « ليست التزاماً بنظريات
جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية » . ويرفض
مبدأ استيراد النظريات من الخارج . وفي الحلول التي قدمها لبعض
المشاكل التي تشغل بالنا ، نراه يضرب صفحاً عن النظريات
الجاهزة والمقولات المجردة ليستخرج الحلول من واقع التجربة
ويحذرننا من المراهقة الفكرية التي تحد من قدرة الكفاح

الوطني على الانطلاق ، وتقيده بمجموعة من القوالب والتفسيرات الجاهزة التي تعوق التفكير الخلاق المنبعث من الواقع الوطني ، وتخلق نوعا من الإرهاب الفكري يعرقل التجربة والخطا .

فمناصر الوحدة العربية مثلا ، كما يراها الميثاق ، لا تقوم على فكرة أو مقولة الجنس العربي ، ولا تقوم كذلك على مقولة الدين بل تقوم على وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة الأمل .

وكلها عناصر نبتت من التجربة العربية في الماضي والحاضر ، ومن آمال الشعب العربي في المستقبل . وهذه العناصر لا تتعارض مع فكرتي الدين أو الجنس لأنها يدخلان في فكرتي الحضارة والتاريخ ، ولكن الميثاق يفضل عدم البدء بهما لأنها يمثلان مقولتين جاهزتين من مقولات الفكر يبدأ بهما أو بأحدهما كثير من المفكرين من تحليلاتهم التي يقدمونها للوحدة العربية أو القومية العربية ، فيحصرون أنفسهم في دائرة ضيقة ، ويحجبونها عن التفاعل مع خصوبة الواقع العربي ، وتمدد جوانبه .

وزاء كذلك في مشكلة العلم للعلم أو الفن للفن يحدد موقفه في وضوح . فيرفض هذا الاتجاه النظري في المعرفة ، ويقول : « إن العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية

في هذه المرحلة . ومن ثم يرى أن الجامعات ليست أبراجا عاجية ، بل طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة . وذلك إشفاقا منه على الجامعات من أن تعزل نفسها عن الواقع الشعبي والتجربة الجماهيرية واحتياجات الوطن .

وبالإضافة إلى هذا فإن الميثاق في رفضه للنظريات الجاهزة والاتجاهات النظرية في المعرفة ، نراه منطقياً مع نفسه حين يرفض أن « يفرض على الحركات الوطنية التقدمية في العالم العربي صيغة واحدة لصنع التقدم » . وذلك لأنه ميثاق للعمل في الجمهورية العربية المتحدة وحدها ، ليس من حقه أن يفرض طريقا واحدا بعينه على جميع أجزاء الوطن العربي ، مع ما بين هذه الأجزاء من خلاقات أملتها الظروف التاريخية والثورية التي مرت بكل جزء على حدة .

كل هذا وغيره يقال في مجال نقد الميثاق للمذاهب الفلسفية المثالية التي تبدأ من الفكر ومقولاته في استقلال عن التجربة ووقائها . وأصحاب هذه المذاهب معروفون لدارس الفلسفة والأدب على السواء ، فلا محل هنا لشحن ذهن القارئ بأسمائهم وأسماء مذاهبهم . وحسبنا أن نقول : إن الميثاق فيما يتعلق بموقف

الفريق الأول من الفريقين السابقين يعارضه معارضة صريحة ،
ويفضل أن يبدأ من التجربة لا من الفكر .

* * *

لكن التجربة كما تكون ضمانة لسلامة الفكر وحداً له
من شطحاته وكبحاً لجماحه ، فإنها قد تكون أيضاً كبتاً
لأنطلاقه ، وتقييداً لحرية ، وحصرأ لثرائه وتنوعه .

ولذلك فإن الميثاق على الرغم من كل هذا الاعتزاز بالتجربة ،
فإنه لم يهمل الفكر ، ولم ينظر إليه على أنه مجرد انعكاس سلبي
للتجربة على نحو ما يفعل الفلاسفة الماديون أصحاب الفريق الثاني
الذين أشرنا إليهم سابقاً . بل يفضل أن يأخذ بالتفاعل الديناميكي
بين الفكر والتجربة . فيقول : « إن الوضوح الفكري
أكبر ما يساعد على نجاح التجربة ، كما أن التجربة بدورها
تزيد في وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر في الواقع
وتتأثر به » .

وفي موقف كهذا ، لا يمكن أن يصبح الواقع إرهاباً للفكر
أو سيفا مسلطاً عليه ، ولا يمكن أن يتضاءل شأن الكلمة التي
هي أداة الفكر فتصبح ترديدا لمجموعة بعينها من الشعارات ،

ولا يمكن أن يهون الأدب على نفسه فيستحيل إلى مجرد
دعاية رخيصة . .

إن الميثاق يدعو إلى الالتزام في الفلسفة والأدب والثقافة
الإنسانية عامة . لا . بل إنه يتجاوز « الالتزام » إلى نوع من
« الإلزام » ، يلزم الفلاسفة والأدباء والمثقفين بحسبه بالسير
في طريق معين ، على الأقل في هذه المرحلة من مراحل بناء
أمتنا . لكن هذا الالتزام أو الإلزام لن يكون بحال من
الأحوال تسجيلا للواقع على نحو ما تفعل آلة التصوير . وذلك
لأن للواقع أبعادا لا حصر لها ، وللتجربة زوايا متعددة يترك
الميثاق للمفكر مطلق الحرية في اختيار أية زاوية منها ، واختيار
طريقة التعبير عنها بما تشتمل عليه من أشكال متباينة . أما أن
يهمل التجربة التي نعيشها ، ويتفوق في فكره ، ويكتفي
باجترار ذاته أو يتعدى هذه الحدود ، فيسخر منها بطريقة
أو بأخرى ، فلا أحسب أن أحدا سيوافقه في هذا . بل ولا أحسب
إلا أن يتدخل المجتمع ليوقف هذا الطراز من المفكرين عند
حدودهم . لأنهم في موقفهم السلبي من تجربتنا ، وفي تطاولهم
أو اجتراءهم الإيجابي عليها ، إنما يصيدون عن مذاهب مستوردة

من الخارج ، لا تتفق مع تجربتنا القومية التي التزم الميثاق بها ،
وبات من واجبه وواجب المجتمع أن يلزم الآخرين بها .
وإذا أردنا بعد هذا تلخيص موقف الميثاق من العلاقة بين
الفكر والتجربة ، لقلنا إن الميثاق لا يعترف بالفكر المستقل
عن الواقع والتجربة ، ويفضل دائماً أن يبدأ من التجربة .
لكن البدء بالتجربة لا يؤدي في الميثاق إلى إلغاء دور الفكر .
ففيه فكر يساند التجربة ويوضحها ، وتجربة تساند
الفكر وتعمقه .

وعلينا أن نلتزم بهذا الموقف الفلسفي الأصيل القائم على
الديالكتيك الحى بين الفكر والتجربة في تقدمنا للمذاهب
الفلسفية المختلفة المثالية منها والمادية ، وفي توعية الآخرين بما
فى الميثاق من فلسفة .



٢ - الدور الفلسفي للإنسان العربي

كان ظهور الميثاق تغييرا عن التجربة العربية التي خاضها النضال الشعبي في الجمهورية العربية المتحدة حتى استطاع في نهاية الأمر أن يتبين طريقه ، طريق الاشتراكية . فالميثاق إذن ثمرة التجربة . ولكنه في الوقت نفسه دليل للعمل في المستقبل . وهذا معناه أن الأفكار التي ظهرت في الميثاق تركت الطريق مفتوحا أمام تطورات جديدة في تجربتنا ، تطورات سيظهرنا العمل والممارسة على أبعاد أخرى لها تزيد من عمقها و ثرائها . وهذا يدعونا إلى الحديث عن دور الإنسان العربي في الميثاق باعتبار أنه همزة الوصل بين التجربة التي أدت إلى قيام الثورة وظهور الميثاق والتجربة التي تمتد فيها الثورة في الحاضر والتي ستمتد فيها في المستقبل وهي الحلقة الذي تطبق فيه الاشتراكية . ويدعونا كذلك إلى المقارنة بين الدور الفلسفي للإنسان كما حدد الميثاق ودوره في الفلسفات الأخرى .

فالإنسان في كل الفلسفات هو الكائن الذي يخط به اكتشاف الحقيقة . ولكن ما هي الحقيقة ؟

قد تكون الحقيقة قائمة في الفكرة المجردة التي يحصل عليها
الفيلسوف أو الإنسان بتأمل العقل الصرف ، البعيد عن كل
احتكاك بالفعل والعمل والتجربة والخبرة . فالحقيقة هنا باطنة
في الفكرة العقلية ، ولا تقبل عليها من الخارج . وفي هذه الحالة
لا يعنى الفيلسوف أن تكون فكرته نابعة من الواقع ، كما لا يعنيه
تحققها في هذا الواقع . لأن الفكرة هنا تنشأ وتم وتصبح
حقيقة بعيدة عن أرض الواقع . فهي حقيقة في ذاتها ، لأنها نمت
من ثمرات التأمل العقلى ، ومعيار صحتها الوحيد هو توافق الفكر
مع نفسه .

وقد يتحدث الفيلسوف هنا عن التجربة . ولكن التجربة
في مذهبه لن تكون إلا من رسم الفكرة وتشكيلها أى أن
وجودها لن يكون سابقا على وجود الفكرة ، بل وأن يكون
مجرد امتداد للفكرة . إنما سيكون وجهان أو يانوس لها فحسب .

وليس من شك في أن الميثاق يعارض هذا النوع من التفكير
المجرد . وبالتالي فإنه يعارض دور الإنسان فيه ، وموقفه من
الحياة المحيطة به . لأن الإنسان في هذه الحالة لن يكون
إلا الإنسان المتأمل الذى يترك الحياة من حوله ، ويقف منها
موقف « المتفرج » أو يقنع منها بالتفسير والتأويل .

هذه الحقيقة الباطنة في الفكرة العقلية ، البعيدة عن احتكاكات التجربة ، المعبرة عن مجرد توافق الفكر مع نفسه تقابل في تاريخ الفلسفة نوما آخر من الحقيقة ، تقبل الحقيقة فيه على الفكرة من الخارج ، من أرض التجربة والواقع مع إيمان عميق بأن ميدان التجربة يتعدى ميدان الفكر .

ومن الطبيعي أن معيار هذا النوع الثاني من الحقيقة لن يكون مجرد توافق الفكر مع نفسه بل احتكاك الفكر بالتجربة وتحقيقه فيها وصدقه .

ومن الطبيعي كذلك أن لا يقنع الإنسان هنا بتأمل ذاته أو بتأمل الحياة من بعد ، والاكتفاء بتفسيرها ، بل لابد أن يتجاوز هذا الدور إلى دور آخر يتفاعل فيه مع الحياة تفاعلا إيجابيا يصبح فيه مكلفا بتغيير وجه الحياة أو إعادة تشكيلها من جديد . وذلك لأنه يشعر أن الحياة من حوله تعنيه ، وأن التجربة التي تحيط به تهمه تماما ، لأن وجوده هو ليس إلا جزءا منها . ولذلك لا يقنع بمجرد تأملها ، بل يسعى إلى تغيير وجهها لأن في ذلك تغييرا وتطويرا لوجوده هو .

* * *

والميثاق يحدد الدور الفلسفي للإنسان العربي بوضوح فيقول إنه قائم في تغيير وجه الحياة أو في « إعادة تشكيل الحياة » .

ولم يكن تحديد الميثاق لدور الإنسان في الحياة على هذا النحو محض صدفة . وذلك لاعترازه بالتجربة كل هذا الاعتزاز القوي رأيتاه . ولسبب آخر هو أن فلسفة الميثاق هي الاشتراكية والفلاسفة الاشتراكيون هم الذين يقولون إن الإنسان قادر على تغيير وجه الحياة . وذلك لأن الإنسان كما يفهمونه ليس هو السكان الفرد ، بل جماهير الشعب التي تتحول على يديها أية فكرة وأية نظرية إلى طاقة خارقة لا تقل في قوة تأثيرها وفي قدرتها على تغيير الأوضاع عن الطاقة التي تنفجر عن المادة .

لذلك لم يكن محض صدفة أن تضع الطلائع الثورية التي نهركت في الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نفسها في المكان الطبيعي لها ، كما يقول الميثاق ، أي إلى جانب النضال الشعبي ، ولنفس هذا السبب ، انتهى الأمر بأن وضع الوعي الثوري جميع القوى وفي طليعتها قوى الفلاحين والعمال موضع القيادة الفعلية . وذلك ليتسنى لها أن تنفذ الدور الفلسفي للإنسان كما حدده الميثاق ، ألا وهو إعادة تشكيل الحياة .

ولكن كيف تستطيع القوى الشعبية تغيير حياتها وإعادة تشكيلها من جديد ؟

ليس أمامها إلا سبيل واحد فقط هو تغيير الأوضاع الاقتصادية السائدة في حياتها . ولهذا يقول الميثاق « إنه من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل أن النظام السياسي في بلد من البلدان ليس إلا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه ، وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحركة في هذه الأوضاع الاقتصادية » . والأوضاع الاقتصادية لمجتمعنا قبل الثورة كانت تتمثل في تحالف الرجعية ورأس المال . فمن الضروري إذن أن يسقط هذا التحالف . « إن تحالف الرجعية ورأس المال يجب أن يسقط »

ونعود لنسأل من جديد : كيف يسقط هذا التحالف بين الرجعية ورأس المال لتغير بسقوطه أوضاعنا الاقتصادية ، والسياسية جميعا ، ويتسنى للإنسان العربي تبعا لذلك إعادة تشكيل الحياة ؟

ليس أمام الإنسان غير سبيل واحدة فقط لتحقيق هذا كله . ألا وهي الثورة . فالثورة — كما يقول الميثاق — « هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي أن يسبر عليه من الماضي إلى المستقبل » . أو « هي الجسر الوحيد الذي تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وبين ما تتطلع إليه » .

فعلى الأمة العربية إذن ألا تخدع نفسها ، فترضى بالثورة
بديلا . إن الثورة كانت الوسيلة الوحيدة التى لجأ إليها الإنسان
فى الجمهورية العربية المتحدة لمغالبة التخلف الذى أرغم عليه ،
ولتخطيم الأغلال التى طالما كبته ، ولإزالة الرواسب التى سدت
من دونه الطريق .

كان عليه — كما يقول الميثاق — أن يواجه الأمور مواجهة
جذرية . ولا خلاف هنا بين الأوضاع فى الجمهورية العربية المتحدة
وغيرها من الأمم العربية . فالتخلف فيها واحد . وليس أمامها
إلا طريق واحد لإزالته ، ألا وهو الثورة . فالثورة العربية
هى إذن أداة التضال العربى فى كل قطر عربى . وكل أداة
غيرها لن تنجو فى مواجهة الأمور مواجهة جذرية .

فالخطوة الأولى لتحقيق التغيير المنشود يجب إذن أن تكون
واحدة فى كل قطر عربى . هنا وعلينا أن نلاحظ أنه إذا كان
الميثاق لم يرض أن يفرض على الحركات الوطنية التقدمية فى العالم
العربى صيغة واحدة تصنع التقدم ، فإنه فيما يتعلق بالخطوة الأولى
فى هذا التقدم لم يجد أمامه مناصا من توحيد الوسيلة . وحددها
بالثورة .

ونقول الثورة لا الإصلاح . وهنا يفرق الميثاق تفرقة هامة بين الثورة والإصلاح كوسيلتين للتغيير . فيقول إن طريق الإصلاح « هو طريق المساومات والحلول الوسطى والمطاء والتبرع » . ومنهجه قائم في « ترميم البناء القديم المتداعى وصلبه بقوائم تسنده وإعادة طلائه » .

أما طريق الثورة فهو طريق التغيير الجذري الشامل ومنهجه قائم في إقامة بناء جديد صلب شامخ ثابت الأساس . وإذا كان الميثاق قد وصف منطق الإصلاح بأنه « منطق قهليدي » يقوم على مبدأ « تجميع الطاقات » فإن منطق الثورة عنده هو منطق « التفجير الشامل » الذي « يخرج منه الشعب بقوة اندفاع متزايدة إلى مرحلة الانطلاق نحو التقدم » .

وبوسعنا أن نقول إن الإصلاح قد يكون مقدمة للثورة لكنه لا يمكن أن يمثل الوسيلة الحقيقية للتغيير الجذري الشامل الذي تطالب به جماهير الشعب لتحقيق أمانها . والذين يستمسكون بالإصلاح ويمارضون المنطق الثوري قد ينتهي بهم الأمر إلى أن يعملوا بوعي أو بدون وعي ضد مصالح القوى الشعبية .

فالإصلاح إذن لا يكفي . . . وكذلك الحال في موجات الغضب أو السخط التي تنتشر في شعب من الشعوب وتكون

مهدة للتفجير الثورى . فإن هذه الموجات ليست هى الثورة ،
ولا تكفى لتحقيق التغيير الجذرى الشامل .

ويفرق الميثاق فى هذا الصدد تفرقة واضحة بين الغضب والثورة
فيقول : « إن الغضب مرحلة سلبية . أما الثورة فعمل إيجابى
يستهدف إقامة أوضاع جديدة » . وهناك فارق آخر بين الغضب
والثورة ، يحدده الميثاق على هذا النحو : « الغضب يتحرك
فى نطاق فردى . أما الثورة فيداتها نطاق جماعى » .

وهذه التفرقة المزدوجة بين الغضب والثورة لها آثار بعيدة
المدى فى إخراج كثير من الفلاسفة والأدباء المعاصرين ، وبخاصة
من ينتمون إلى الفلسفة الوجودية ، من زمرة الثوار وإلحاقهم
بزمرة الساخطين المتمردين .

ثم يمضى الميثاق بعد تفرقته بين الثورة من ناحية والإصلاح
والسخط من ناحية أخرى فيحدد الخصائص الرئيسية للثورة
مفرقاً فى هذا الصدد بينها وبين الانقلاب .

فيقول إن الثورة تتميز أولاً بأنها شعبية وثانياً بأنها تقدمية .
فهى شعبية لأنها حركة شعب بأسره ، بمعنى أنها ليست عمل فرد
« وإلا كانت اقضالا شخصيا يائساً ضد مجتمع بأكمله » . كما أنها
ليست عمل فئة واحدة « وإلا كانت تصادماً مع الأغلبية » .

فأهم ما يميز الثورة إذن قاعدتها الشعبية المريضة التي تضم جميع المواطنين بجميع فئاتهم . أما حركة الفرد أو حركة الفئة ، فلما كانت تنظر إلى هذه القاعدة الشعبية ، فإنها لا يمكن أن تعد ثورة بل مجرد انقلاب أو تمرد .

والخاصية الثانية للثورة وهي كونها تقدمية تجعلنا نفرق بين الثورة الحقيقية وبعض الحركات الانتكاسية التي تبجد فاعلية الشعب وتغرقل قدمه وتحافظ على الأوضاع القديمة دون أن تسعى إلى إصلاحها ، وهذا أضعف الإيمان ، فضلاً عن عدم السعي إلى تغييرها تغييراً جذرياً شاملاً . فهذه الحركات الانتكاسية لبست بمحركات ثورية ، بل إنها دون الحركات الإصلاحية .

أما الثورة الحقيقية فهي تقدمية لأنها تقوم على التغيير الجذري الشامل الذي يلتقي بالتخلف وبجميع روااسب الماضي وراء ظهره ، ويحقق حياة أفضل للعلايين . يقول الميثاق : « إن الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى إليه وتقرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصاً من الملل ، وإنما تطالبه وتسعى إليه وتقرضه تحقيقاً لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها إلى مستوى أمانها . . . » .

تلك هي السمات الرئيسية للدور الفلسفي الذي يقوم به الإنسان العربي ، على نحو ما بدت لنا في الميثاق .

* * *

فالإنسان العربي مكلف باكتشاف الحقيقة . الأمر الذي لن يتم إلا إذا تجاوب مع التجربة التي يعيشها ، وكانت أفكاره تعبيراً عنها ، وإلا إذا قام بإعادة تشكيل حياته وتغييرها تغييراً جذرياً عن طريق الثورة الشاملة . وذلك لأن الثورة هي وحدها التي تستطيع تغيير الأوضاع الاقتصادية في بلد من البلاد ، من أساسها ، وتبعاً لذلك ، تغيير أوضاعها السياسية والمفاهيم العقلية السائدة فيها . أما الحركات الإصلاحية وموجات السخط والغضب التي تنتشر في شعب من الشعوب فلن تبلغ من ذلك التغيير شيئاً . وقد تمهد الطريق له . ولكنها قد تمرق له كذلك ، وتعطل التفجير الثوري الشامل بما تقدمه من مسكنات توفر هدوءاً وقتياً سطحيّاً ، لكنها لا تؤدي إلى استئصال المرض من أساسه .

ولا ينبغي أن هذه السمات التي حددها الميثاق للإنسان العربي وللدور الذي يقوم به في الحياة سمات إشتراكية أصيلة ، تتفق حولها جميع كتب الفلسفة الإشتراكية ، بما في ذلك الميثاق من حيث أنه كتاب في فلسفة الإشتراكية .

وليس من شك في أن هذه السمات تجعل للإنسان العربي في موقفه بإزاء العالم الخارجي مهمة تختلف تماماً عن مهمة التأمل العقلي للوجود أو مهمة تفسيره وتأويله على نحو نظري .

* * *

ولكي تكتمل الصورة لا بد أن نتحدث عن سمّة إشراكية أخرى تلقى ضوءاً مباشراً على وجهة نظر الميثاق في الدور الفلسفي للإنسان العربي ، وتوضح لنا معارضته للاتجاهات الفلسفية النظرية .

وهذه الخاصية تقوم على ضرورة « اتصال الرأي النظري بالتطبيق التجريبي العملي » . فالميثاق يرى ضرورة اقتران النظرية بالتطبيق العملي وضرورة لقاء الطليعة المثقفة بالقائمين بالتنفيذ ، وضرورة تنظيم عملية رجوع القيادات الشعبية إلى قواعدهم وتأكيدهم مسئولياتها أمام المنابع الأصيلة لقوتها . وذلك لأن النظرية أو الفكرة كما سبق أن رأينا تنبع من التجربة . فلا عجب إن رأيناها الآن تصب فيها . والنظرية التي تفصل عن التطبيق يكتب عليها الجلود ، وهفل الدائرة على نفسها . وتتوقع في ذاتها بعيدة عن صيرورة الواقع وتجده وخصوبته المستمرة .

أما النظرية التي تحرص على لقاء الواقع فإنها تضمن لنفسها

دواما المحسوبة والجدة ، ويمدها الواقع باستمرار بعناصر خلاقة .
وكتب الفلاسفة التقليديون تهمل إهمالاً تاماً الحديث عن «التطبيق
العملي» . والفلاسفة التقليديون يتجنبون دائماً الإشارة إليه
بمحبة أن الحقيقة الفلسفية « حقيقة في ذاتها » ، لها قيمتها في
استقلال تام عن التطبيق العملي ، ولها « موضوعية » خاصة
تبتعد بها عن كل مشاكل التطبيق العملي ، وتكسبها وجوداً
« حيادياً » ترفع فيه عن الأوضاع العملية . وقد أراد الفلاسفة
التقليديون بهذا أن يكسبوا نظرياتهم الفلسفية وجوداً أزلياً
خارجاً على حدود الزمان والمكان ، ومستقلاً عن جميع الظروف
التاريخية والأوضاع الاجتماعية . وهم في هذا يعبرون تعبيراً
صادقاً عن نظرهم إلى دور الإنسان أو الفيلسوف في الحياة ،
باعتبار أنه مكلف بتفسير الحياة ، وتأويل الوجود من حوله
تفسيراً وتأويلاً أقرب إلى التسلية وقتل الوقت منه إلى أى
شئ آخر .

أما الفلاسفة الإشتراكيون فقد رأوا أن الإنسان مكلف
أصلاً بتغيير وجه الحياة . ولذلك يجب أن لا تنفصل أفكاره
ونظرياته عن الحياة سواء في نشأتها أو في تحقيقها . وذلك لأن
الحقيقة عندهم بنت التجربة ، تنبع من الواقع وتصب فيه .

٣ - فلسفة الحرية

مبحثنا الميثاق حديثا طويلا عن الحرية، في صفحات متفرقة ، نرى لزاما علينا أن نربط بينها ، ثم نستخلص الأفكار الفلسفية التي تقوى عليها ، وتقارن بينها وبين فهم بعض المذاهب الفلسفية الأخرى للحرية .

وإذا أردنا أن نلخص بادئ ذي بدء فلسفة الحرية كما يراها الميثاق في عبارة واحدة لقلنا : « الحرية تحرير » .

فالحرية في الميثاق تعنى حرية الوطن وحرية المواطن .

وحرية الوطن طريقها تحرير الوطن العربي كله من محيطه إلى خليجه من الاستعمار الأجنبي بجميع صوره ، ومن السيطرة الخارجية بكل أشكالها .

أما حرية المواطن فلها جناحان : الديمقراطية والإشراكية . والديموقراطية هي الحرية السياسية : حرية التصويت في الانتخابات ، وحرية الكلمة والتعبير عنها في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام الأخرى ، وحرية الرأي ، وحرية النقد . . وكل هذه الحريات ليست مجردة ، وليست كلمات في الهواء ، أو واجبات

وشعارات دستورية خالية من المضمون . لأن ممارستها تحتاج إلى أن تسبق بسلسلة من ألوان التحرير ، يتحرر المواطن بها من كل ضروب الاستغلال . حرية التصويت لا تقوم إلا على أساس تحرير لقمة الميث ، الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا بالقضاء على التحالف بين الإقطاع ورأس المال المستغل ، وبتخطيم الاحتكار في جميع صورته وذلك ليتخلص المواطن من كل قلق يبدد أمنه . إطفاء من الجوع ، وأمان من الخوف ، هذان هما الضمانان الرئيسيان إذن لحرية التصويت بل بوسعنا أن نقول إنهما يمثلان الضمانين لكل حرية .

بهذا التحرير المزدوج يصبح المواطن مالكا لحرية السياسية وقادراً على أن يشارك بصوته الحر في التنظيم الشعبي للدولة ، ويعبر عن سخطه أو رضاه ، وعن قبوله أو رفضه لشكل الحكم في هذه الدولة . وحرية الكلمة التي كانت خاضعة لتأثير رأس المال المستغل الذي كان يشتريها تحت أحسن الشروط موافقة لمصالحه عن طريق الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الإقطاع ورأس المال ، يجب أن تتحرر هي الأخرى من كل هذه القيود لتؤدي رسالتها في تقديم المجتمع وفي ممارسة النقد البناء . وهذا التحرير بجميع ألوانه يقوم به الجناح الثاني

لا يمكن أن يكون ثابتاً لأنه يتطور دائماً لارتباطه بمجموعة من المواقف والحواجز تنكسر أمام إرادة التحرير لتبرز من أرض الواقع ومن حقل التجربة حواجز ومواقف جديدة تزداد بها الحرية عمقا وخصوبة .

وارتباط الحرية بالتحرير يعنى أخيراً أن مفهوم الحرية في الميثاق ليس بالمفهوم الفردي بل هو مفهوم جماعي . وذلك لأن القوى الشعبية هي التي يقع على كاهلها مهمة التحرير فتكافح من أجل تخليص الوطن من قبضة المستعمر وقوم بثورة شاملة من أجل تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تغييراً جذرياً شاملاً . وبذلك تحصل في مجموعها على الحرية الحقيقية . ويستطيع بعد ذلك أي فرد من أفرادها أن يمارس حريته السياسية على الوجه الأكمل .



علينا بعد ذلك أن نشير إلى بعض التصورات الفلسفية للحرية لنرى مدى اختلاف الميثاق عنها .

فارتباط الحرية بفعل التحرير يعدها — كما قلنا — عن كل تفسير نظري مجرد . فقد رأى بعض الفلاسفة أن شعور الإنسان بالحرية لا يتم إلا نتيجة لتفكيره المجرد الذي يجعله

يوازن بين المرجحات أو البررات العقلية للفعل . ومن ثم يقدم عليه أو يحجم عنه .

فالشعور بالحرية في هذه الحالة تابع من الفكر المجرد ولا علاقة له بالظروف الواقعية التي يتم فيها الفعل ، ويوجد ملتحما وإياها . ولا شك أن تصور الحرية على هذا النحو من شأنه أن يضعها في زمن « ما قبل الفعل » في حين أن الحرية لا تفهم إلا باعتبارها ممارسة ، ومعناها يتحدد فقط في زمن الفعل أو « في الفعل » ومن خلاله ، في اللحظة التي يتم فيها أو في المراحل المختلفة التي تؤدي إلى تمامه .

ومثل هذا التفكير المجرد ينفر منه الميثاق لأن الحرية فيه ممارسة وليست ترجيحاً عقلياً .

والحرية كما يتصورها الميثاق تبعد كذلك عن تصور فلاسفة آخرين رأوا أن مفهوم الحرية يتحدد عن طريق قبضها ، وهو الحتمية ، بكل ما فيها من إلزام وقسر . فحيث توجد الحتمية تختفي الحرية ، وحيث تختفي الحتمية يتولد الشعور بالحرية .

والحرية عند هؤلاء ليست إلا واقعة شعورية ، يشعر بها الإنسان شعوراً باطنياً بينه وبين نفسه . وهم في هذا يتفقون مع أصحاب الفريق الأول الذين يفهمون الحرية فهماً مجرداً .

ولا شك أن الميثاق يمارض هذه النظرة إلى الحرية باعتبارها مجرد واقعة شعورية، وذلك لأن الحرية فيه ممارسة قبل كل شيء .
ولسبب آخر هو أن الحرية في الميثاق تعيش في داخل القيود وبها ، ومن أجل ذلك فهي حرية ممزوجة بنوع من الحتمية .
وأمام هذا التصور للحرية الباطنية أراد فريق آخر من الفلاسفة أن يبدأ في تصوره للحرية لا من المرجحات العقلية للفعل الحر ، ولا من الشعور للباطن بالحرية ، بل من وجود الحرية متجسدة في فعل من الأفعال ، ومشتبكة مع بعض الظروف والمواقف . وكان من الممكن أن تصبح الحرية في تصور كهذا ممارسة واقعية ، وتحريراً دائماً للعقبات التي تعرقل تحقيق الفعل .
ولكن أصحاب هذا الفريق - وأقصد بهم الفلاسفة الوجوديين - قدموا تصوراً غريباً للحرية ، يتبع تصوره للغريب للإنسان باعتبار أنه مخلوق قذف به في الوجود ، في مجموعة من المواقف اللزجة التي لا يده فيها ، ووسط مجموعة من العقبات التي تحكم حلقاتها حوله ، وتشدد الحصار عليه ، وتساوى جميع الأطراف أمامه ، فلا يملك إلا أن يختار أحد هذه الأطراف دون أن يدري اللوائح التي دفعته إلى ذلك ، أو يتبين الهدف من وراء اختياره لهذا الطرف .

فالحرية عند هؤلاء الوجوديين قد كتبت على الإنسان في وجود مستغلق مبهم لا مفر للإنسان منه . وتتمثل في مجموعة من المواقف العامة التي هي أدنى إلى السدود منها إلى الجواجز . ومن أجل هذا كله ، فهي تتعارض مع ما يقدمه الميثاق من حرية قائمة أولاً على وضوح الهدف من الفعل ، ومرتبطة بفعل التحرير الذي ينتقل متقدماً على طريق الحرية من عقبة إلى أخرى ، محطاً للأولى باحثاً عن الثانية ليحطمها بدورها وينتقل إلى ثالثة وهكذا دواليك . وفي تصور كهذا تصبح العقبات مختلفة عن عقبات الفعل الحر عند الفلاسفة الوجوديين من حيث أن هؤلاء رأوا أن العقبات تجعل الإنسان يدور في حلقة مفرغة لا تنتهي إلى منفذ ، أو — بتعبير أدق — تنتهي إلى منفذ لا حيلة للإنسان في اختيار غيره ، يقدم الإنسان على الدخول فيه متردداً يقدم رجلاً ويؤخر أخرى لكنه في جميع الحالات يجهل الهدف من ورائه . هذا فضلاً عن أن الحرية في الميثاق تستند على أساس جماعي يختلف تمام الاختلاف عن هذا الاغراق في الفردانية الذي نلتقي به عند الفلاسفة الوجوديين .

* * *

لهذا ، فإن مجرد انتقال الحرية من الداخل إلى الخارج

أو من الفكر المجرد والشعور الباطني إلى الفعل والممارسة وكذلك فإن مجرد انتقالها من زمن ما قبل الفعل إلى زمن الفعل نفسه لا ينتهي بالضرورة إلى حرية تتفق مع الحرية التي يقدمها لنا الميثاق ، على نحو ما رأينا ذلك الآن عند الفلاسفة الوجوديين .

كذلك فإن مجرد تغيير طابع الحرية من الطابع الفردي إلى الطابع الجماعي لا ينتهي بنا بالضرورة إلى حرية تتفق مع حرية الميثاق .

فقد رأى جان جاك روسو مثلاً صاحب كتاب العقد الاجتماعي أن الدولة تتكون عن طريق اتفاق حريين إرادات أفراد المجتمع ، يتم فيه تنازل كل فرد بمحض إرادته عن جزء من حريته الطبيعية في سبيل حرية الجماعة عند روسو خالية من أي مضمون ، بدت على أنها مجرد فرض عقلي يبرر تنازل الأفراد عن حرياتهم الطبيعية .

أما حرية المجتمع التي يجعلها الميثاق هدفاً من أهدافه الرئيسية ، فلها مضمون اقتصادي واضح يسمى جميع أفراد المجتمع ، وكل قوى الشعب العاملة إلى الوصول إليه عن طريق تحرير المواطنين من كل ضروب الاستغلال .

ولكن وعلى الرغم من كل هذا الطابع الجماعى للحرية كما بدت فى الميثاق ، وعلى الرغم من مضمونها الاقتصادى ، ومن ارتباطها بالتحريك ، إلا أنه يجب أن لا نخلط بين حرية الميثاق وبين حرية أخرى مذهبية ، ارتباط فيها التحريك والتقدم بمعان أخرى لا إنسانية ، تقوم — كما يقول الميثاق — على « التضحية الكاملة بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة » . ومن الواضح أن الميثاق هنا يعارض الحرية فى الماركسية الشيوعية التى أسفر تطبيقها فى الاتحاد السوفيتى عن إهمال للحاضر لحساب « الغد المنشود » ، وتضحية بالمطالب الملحة الاستهلاكية فى سبيل التلويح بجنة المستقبل . والميثاق فى رفضه التضحية بالأجيال الحاضرة فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة ، إنما يسبر عن فلسفة خاصة بالزمان تقوم على عدم طغيان المستقبل على الحاضر ، وعلى عدم النظر إلى الحاضر على أنه مجرد قطرة توصلنا إلى المستقبل بل على أنه لحظة هامة من لحظات الزمان .



تلك هى بعض تصورات الفلاسفة عن الحرية وضعناها أمام القارئ ليقرن بينها وبين تصور الميثاق لها .

وإذا كان الميثاق قد ربط بين الحرية والتحرير على هذا النحو الذى رأيناه ، وربط بين الحرية السياسية أو الديمقراطية وبين الحرية الاجتماعية أو الاشتراكية ، فقد فعل ذلك ليعارض — أو ليطور على الأقل — مفهوماً للحرية لا تتلقى به عند الفلاسفة بل فى ثورة معروفة هى الثورة الفرنسية فى ثالوثها المعروف : الحرية والاخاء والمساواة .

فالحرية التى نادى بها الثورة الفرنسية هى الحرية الفردية وهى ليست إلا الصورة السياسية والقانونية لحرية الملكية الفردية التى أرادت البرجوازية الفرنسية فى القرن الثامن عشر أن توفرها من غير حدود أو شروط لأفراد طبقها لتصبح مهيمنة على مقدرات أمورها تماماً ولتحل محل طبقة الإقطاعيين فى السيطرة على المجتمع .

ولذلك لم يكن محض صدقة أن ترك الثورة الفرنسية الحرية الكاملة لرأس المال وللتنافس الفردى فى السوق الحرة . وقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى ظهور النوع الوحيد للديموقراطية الذى يتماشى مع هذه الحرية الاقتصادية ، ونعنى به الديموقراطية البرلمانية الحزبية التى يمثل كل حزب فيها مصلحة من المصالح . أما الميثاق فقد أباح الملكية الفردية بشرط أن لا تصبح

ملكية مستقلة . ووقف في وجه رأس المال المستغل . ولذلك انتهى إلى ديموقراطية تختلف تماما عن الديموقراطية البرلمانية الحزبية ، ونعني بها ديموقراطية جميع القوى العاملة ، ديموقراطية المنظمات الشعبية التي تقف في وجه سيطرة طبقة على طبقة ، وتضمن سيطرة الشعب بجميع فئاته على مجريات الأمور .



وكان من الطبيعي كنتيجة لهذا كله أن نفهم ربط الحرية بالتحريض في الميثاق لا بمعنى أن الميثاق يهدف إلى تحرير الفرد من كل العقبات والحواجز بحيث يأتي الوقت الذي تكون فيه الحرية حرية بلا قيود . بل بمعنى أن القيود هنا دأمة ، ولازمة لوجود الحرية نفسها لزوم الهواء للحياة كما قلنا . فإذا فرضنا أن المجتمع العربي في أي بلد عربي قد نجح في مرحلته الحالية من تاريخه في تحرير الوطن من الاستعمار والمواطن من الاستغلال ، فليس معنى ذلك أن الحرية ستصبح في هذا المجتمع بالنسبة لأفراده حرية غير مشروطة . بل لا بد من عملية رقابة دأمة ، يمنع عن طريقها الاتهازيون والرجعيون من التسلل إلى صفوف قوى الشعب العاملة . فيؤدي تسلمهم هذا إلى تكوين طبقة

جديدة تعمل لمصلحتها الخاصة ، وتتجر بمبادئ الديمقراطية لصالحها . وبهذا تنعكس الثورة .

ومن أجل هذا لا بد من إقامة قيود دائمة للحرية . فالقيود التي تفرضها الثورة على حرية رأس المال ، والتدخل الدائم من جانب القطاع العام في القطاع الخاص ، والتخطيط المستمر للإنتاج لضمان حسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، وضمان سلامة التوزيع ووصول الخدمات إلى جميع فئات الشعب ، وتنفيذ جماعية القيادة للحد من جموح الفرد وإسراف الهيئات والمؤسسات . كل هذه قيود مستمرة وضرورية لممارسة الحرية على الوجه الذي يفهمه الميثاق .

* * *

وما دمنا نتحدث عن الحرية فيحسن أن نشير إلى حرية الفكر وحرية الرأي . فالميثاق يتحدثنا عن حرية التعليم وحرية النقد والشجاعة في النقد الذاتي البناء ويحدثنا كذلك عن حرية الصحافة بعد انتقال ملكيتها إلى الشعب . وكل هذه الحريات ضمانات لحرية الفكر .

ويحدثنا أيضا عن حرية « التجربة والخطأ » . ويحذرنا في هذا من التعقيدات المكتبية والإدارية التي تعرقل هذا النوع

من الحرية . ويحذرنا أيضا من المراهقة الفكرية التي تخلق نوعا من الإرهاب المعنوي الذي يعرقل هذا النوع من الحرية كذلك . ومعنى هذا أن من أهم الأسس التي تقوم عليها حرية الفكر الأساس الذي نستطيع أن نسميه بحرية التجربة والخطأ . . . فالخوف من الوقوع في الخطأ هو الآفة الكبرى لحرية الفكر ، وهو الذي يجعل المفكرين والمتقنين يعيشون في جمود مذاهبهم ، في عزلة تامة عن حقل التجربة . فلا عجب بعد هذا إن رأينا الميثاق يطالب بحماية القيادات من قسها لكيلا تصاب الحركة الثورية على يديها — من غير وعى في أغلب الأحيان — بالشلل والجمود .



ولكي تكتمل صورة الحرية أمامنا علينا أن لا نقف عند معنى الحرية كما بدا في الميثاق . إذ لابد من أن نضيف إليه معنى آخر برز من خلال قانون الاتحاد الاشتراكي العربي . ففي هذا التنظيم الشعبي ، أصبح المعنى الأول للحرية هو المسؤولية . الحرية إذن مسئولية :

ذلك أن الميثاق يجد طريقه إلى التطبيق العملي من خلال منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي . وعن طريق هذه المنظمات

يتبين لجميع القوى العاملة أنها أصبحت الحارسة على الضمانات التي كفلها الميثاق ، وأصبحت مطالبة بإرساء التنظيم السياسي الديمقراطي . ومن ثم تبين هذه القوى العاملة أنها أصبحت الحاملة للمسئوليات الطبيعية . وتبين لإيجابية الدور الذي عليها أن تقوم به . فكل عضو في هذا الاتحاد مطالب بالتعرف على محيطه المحلي والقومي ، والإسهام بالتنوعية والتثقيف الاشتراكي ومطالب بالاتصال الدائم بافراد الشعب لتلمس رغباتهم واحتياجاتهم ، ومطالب بأن يقف بكل قواه ضد أعداء الثورة الاشتراكية والقومية العربية .

وهذه المسئوليات وغيرها هي التي تحدد حرية العضو العامل في الاتحاد . فحرية المواطن إذن ليست حرية في الهواء . وليست سلبية بأي معنى من المعاني . وبهذا تختلف عن لون آخر من الحرية ، بوسعنا أن نسميه « حرية المقاهي » . وقوامها أن يجلس المواطن في المقهى ، ساقا على ساق ، ويستعرض في جلسته السلبية هذه الأحداث التي تمر بوطنه ، مكتفياً بالتعليق عليها بقوله : « يعجبني هذا ولا يعجبني ذاك » .

وتختلف أيضا عن تلك الحرية الأخرى المعروفة باسم « حرية اللامبالاة » أو حرية « عدم الاكتراث » أو حرية

« الأتراكسيا » (وهى كلمة يونانية معناها عدم الاكتراث) ،
التي يبدو فيها الفرد كأنه لا يعنيه شئ من أمر مجتمعه ، أو كأنه
ترك لنفسه مع عربدته الفردية التي لا مجال للتحدث فيها عن أى
قيد من القيود .

حرية المواطن إذن ليست حرية للتسلية ، وإيست بالحرية
العابثة الخالية من القيود والمسئوليات . كلا . إنها حرية إيجابية
بكل معانى الإيجابية تقوم على المشاركة الفعالة فى دفع عجلة
التقدم ، وتحقيق الاشتراكية والإسهام فى بناء المجتمع .

* * *

وسواء نظرنا إلى الحرية على أنها تحرير أو على أنها
مسئولية ، فإن الأساس من كل منهما واحد وهو العمل . والميثاق
قد نظر إلى العمل على أنه شرف وواجب ، بل وعلى أنه الحياة
نفسها . الإنسان الحر إذن ، بل الإنسان الذى يحيا ويمارس
حياته بالفعل لا بالقول هو الذى يعمل . لأنه من خلال العمل
وحده يستطيع أن يقوم بأفعال التحرير التى تشكل حريته ،
ويستطيع كذلك أن يتحمل مسئولياته الإيجابية فى دفع عجلة
التقدم وتحقيق الاشتراكية . ويستطيع أخيرا أن يمارس ضربا
هاما من ضروب الحرية ، وهو حرية التجربة والخطأ . وإذا

كان قد قيل بحق « إن من لا يعمل لا يخطئ* » فبوسعنا أن نضيف إلى هذا القول قولاً آخر هو : « إن من لا يعمل لا يمكن أن يكون حراً » . بل بوسعنا أن نضيف إليه قولاً ثالثاً هو : « إن من لا يعمل لا يمكن أن يكون مؤمناً » ، لأن القرآن الكريم يتحدث عن الإيمان ويقرنه بالعمل الصالح ، ويشير إلى « الذين آمنوا » ويردف قوله تعالى : « وعملوا الصالحات » . الأمر الذي يدل دلالة واضحة على أن العمل شرط من شروط الإيمان ، وليس خارجاً عن دائرة الإيمان كما زعمت المرجئة .



٤ - فلسفة التاريخ

وضع المشكلة نصف الطريق إلى حلها . وقد نجح ميثاق العمل الوطنى فى الطريقة التى وضع بها مشكلة كبرى ما شغلت بال الفلاسفة ، وهى مشكلة فلسفة التاريخ . ونستطيع أن نلخص هذه المشكلة على النحو التالى :

هل للتاريخ أو للظروف التاريخية حقيقة موضوعية مستقلة عن عقل الإنسان وتصوره وأفعاله ، بحيث يحق لنا أن نقول فى نهاية الأمر بوجود حتمية كاملة للتاريخ تفرض وجودها من الخارج على الإنسان ، ولا يملك هذا الأخير أى دفع أو تغيير لها؟ أم أن الانسان هو صانع التاريخ ، وهو الذى يؤثر فى أحداثه وهو الذى يجعل له « معنى » ولا وجود مطلقا لحتمية كاملة للتاريخ تفرض وجودها من الخارج على الانسان ؟

وقد قال بالرأى الأول الفلاسفة الماديون . فجعلوا للتاريخ كيانا مستقلا عن تدخل الانسان وتأثيره ، وأرجعوا كل التغيرات التى شهدتها التاريخ إلى الأوضاع الاقتصادية وإلى شكل ووسائل الإنتاج فى المجتمع . ومن ثم جعلوا للتاريخ تطورا حتميا لا يحيد عنه قيد شعرة . ورمىوا له خطأ واحدا — وكما

لو كان مقدرًا — رأوا أن الإنسانية لم يكن لها مناص من أن
تعبده بمراحله المختلفة ، ولم يكن لها يد في تغيير أحداث التاريخ
التي تمر بها ، لأن هذه الأحداث صدى لتقدم أو تأخر أدوات
الإنتاج السائدة في كل مجتمع من المجتمعات .

أما الرأي الثاني فقال به الفلاسفة المثاليون على اختلاف
نظراتهم واتجاهاتهم . فرفضوا رفضًا باتًا هذه الحتمية المطلقة
للتاريخ . وتركوا للإنسان حرية التأثير في الأحداث ، لأنه هو
الذي يكتب هذه الأحداث ، وليست هي مكتوبة عليه .



ووضع المشكلة على هذه الصورة قد فطن إليه الميثاق . بل
إنه قدم الحل الذي ارتضاه لها فقال : « إتنا نؤمن بوعى عميق
بالتاريخ وأثره على الإنسان المعاصر ومن ناحية أخرى بقدرة
هذا الإنسان بدوره على التأثير في التاريخ . »

إلا أن الميثاق لم يفصل القول في موقفه هذا . وليس لنا أن
نطلبه بهذا التفصيل . غير أنه بات من واجنا أن نفهم هذه
العبارة المقتضبة التي ركز فيها الميثاق فلسفته في التاريخ ، والتي
أثبتت بها عمق النظرة وصدق التحليل .



وهذه المشكلة التي أثارها الفلاسفة حول فلسفة التاريخ
شبيهة — في رأيي — بمشكلة فلسفية أخرى معروفة بصورة
أو بأخرى للقارئ العادي ، وهي مشكلة الجبر والإختيار .
هل الإنسان حر في أفعاله أم مجبر ؟ إذا قلنا بأنه مجبر ، فكيف
نفسر الثواب والعقاب في الآخرة ؟ وعلام يثيبه الله أو ينزل به
العقاب من أجل شيء لا يد له فيه ؟ وقيم وعده بالجنة وتوعده
بالنار ما دام يصدر في كل أفعاله عن جبرية أو حتمية مطلقة ،
وما دام كل شيء مقدرأ عليه تقيدا ؟ وعلى العكس من ذلك ،
إذا قلنا بأنه حر في أفعاله حرية مطلقة ، أفلا يؤدي هذا إلى
الإنتقاص من القدرة الإلهية ما دام الإنسان سيصبح في هذه
الحالة خالقا لأفعاله كلها ، يضارع في قدرته ، قدرة الله سبحانه ؟
وبالمثل نستطيع أن نتصور العلاقة بين الإنسان والظروف
التاريخية على الوجه التالي .

إذا قلنا بأن للتاريخ حتمية مطلقة تفرض نفسها على الإنسان
فكيف يتسنى للأمم بعد ذلك أن تثيب العاملين المجاهدين
في سبيل رفعة شأنها ؟ وكيف نصم هذا المواطن بالحيانة ونخلع
على ذاك الآخر كليل الغار الوطنية ، بينما ينحضع كلاهما لظروف
تاريخية واحدة ، وما دام مقدرأ عليهما أن يسيرا نفس الخط

التاريخي ؟ وإذا كان صحيحا أن الأوضاع الاقتصادية هي التي تؤثر تأثيراً كبيراً في المفاهيم والأفكار السائدة في شعب من الشعوب ، فكيف نفسر اشتعال الثورة وعدم اشتعالها في قطرين يمران بنفس الظروف الاقتصادية ؟ ثم ما عسى أن تكون كل هذه القيمة التي نضيفها — ولا بد أن نضيفها — على الثورة وعلى ضرورة التجاء الشعوب إليها ليتسنى بها تغيير حياتها كلها ، بينما هي — أي الثورة — ليست إلا أثراً لمؤثر آخر ، أو معلولاً لعلّة أخرى هي الأوضاع الاقتصادية ، وتقدم أدوات الإنتاج في المجتمع ؟

حقاً ، ليس هناك ما يمنع من أن يكون الشيء علّة ومعلولاً .
أي ليس هناك ما يمنع أن تكون الأفكار أثراً للأوضاع الاقتصادية ، ثم تكون بدورها مؤثرة في الثورات ومحركة لها .
لكن من الضروري أن تمنح الأفكار الثورية أو الأيديولوجية الثورية كثيراً من الاستقلال والقدرة على التأثير حتى تصبح قوة محركة فعالة في الدفع الثوري ، وحتى تصبح قادرة على التغيير الجذري وتشكيل الحياة من جديد ، في كل قطاعاتها بما في ذلك القطاع الاقتصادي .

ولا بد كذلك من أن توضع الظروف الاقتصادية في مكانها

الصحيح إلى جانب جميع الظروف الاجتماعية الأخرى التي تتأثر حياة الأفراد بها ، وتكوّن تجربة متباينة الأبعاد ، يحياها الأفراد بكل ما تشتمل عليه من ظروف وأوضاع . أعنى أن الأوضاع الاقتصادية ، وإن كان لها النصيب الأوفى في تشكيل أفراد المجتمع وحياتهم ، وبخاصة في تشكيل النظام السياسى للمجتمع — كما يقول الميثاق — فينبغى أن لا تقتصر عليها وحدها ، كما يقتصر عليها الفلاسفة الماديون ، في فهم جميع التيارات الاجتماعية والثقافية والروحية السائدة في المجتمع .

وهذه المآخذ التي توجهها إلى الفلسفة المادية الماركسية في فهمها للتاريخ وفي قولها بحتميته المطلقه وتأثيره المطلق على الإنسان لا تمشى فحسب مع قول الميثاق بالتأثير المتبادل بين الإنسان والظروف التاريخية ، بل إنها قد تنقذ الفلسفة المادية نفسها في كثير من متناقضاتها .

فالفلاسفة الماديون الماركسيون يقولون بأشياء كثيرة في نفس واحد ، يظهرنا التحليل المنطقي على أنها لا تستقيم بعضها مع البعض الآخر .

فيقولون بالحتمية المطلقة للتاريخ ، وبسيره في خط واحد بينه ، وبخضوع كل ما في المجتمع للظروف الاقتصادية وحدها ..

ثم يقولون في الوقت نفسه — بحق هذه المرة — ، و نقول معهم ، إن الثورات هي الوسيلة الوحيدة التي تلجأ إليها الشعوب بإرادتها الحرة لتحقيق بها تغيير وجه الحياة ، بما في ذلك الأوضاع الاقتصادية السائدة ، مع أن الحياة كظاهرة ليست بحسب منطقهم ، إلا نتيجة للأوضاع الاقتصادية السابقة وحدها !! ثم إنهم يقولون بخضوع جميع أفراد المجتمع لظروف اقتصادية جبرية حتمية ، تملئ عليهم جميعاً سلوكاً واحداً بعينه . لكن إذا صح مثل هذا القول ، فكيف نفسر الثواب الذي يكافئ به المجتمع من عمل على تحقيق أمانه ، وقاوم الأوضاع السائدة في عصره — بما فيها الأوضاع الاقتصادية — وتحمل على كتفيه عبء الثورة ؟ وكيف نفسر العقاب الذي ينزله المجتمع بمن وقف حبر عثرة في هذا كله ؟ مع أن هؤلاء وأولئك في نظر الماديين ، خاضعون لظروف اقتصادية واحدة ويسلكون في كل ما يقومون به بحسب جبريتها وحتميتها للظلتين ؟ ؟



يبدو أن القول بتأثير الإنسان في التاريخ ، إلى جانب القول بتأثير هذا الأخير فيه ، هو المخرج الوحيد لنا من كل هذه المتناقضات . بل إنه يبدو أماناً على أنه المخرج الوحيد لفهم

حركة الديالكتيك على حقيقتها ، من حيث أنها تفاعل ديناميكي متبادل بين الإنسان والعالم الخارجي ، بين الفرد والمجتمع ، بين الشعوب والظروف التاريخية التي توجد فيها .

والماركسيون يقولون حقاً بهذا التفاعل الديناميكي ، ويهتمون من يوجه ضدهم مثل هذا النقد الذي وجهناه بعدم فهمهم أو بعدم فهم الماركسية على حقيقتها . لكننا لا نميل كثيراً إلى تصديقهم ، إذا وضعنا أمامنا قولهم في الجبرية المطلقة للتاريخ ، والتحكم التام للظروف الاقتصادية السائدة في كل ما يصدر عن المجتمع .

إن الثورة لكي تكون خلاقة حقاً ، ولكي تكون مسئولة عن تغيير وجه المجتمع ووضع أسس اقتصادية جديدة تؤثر بدورها في سائر القسم الأخرى التي ستسود في المجتمع ، ولكي نجعلها نقطة تحول حقيقية في تاريخ الشعوب لابد أن ننظر إلى القائمين بها على أنهم صانعون حقيقيون للتاريخ ، ولا بد أن نقول إنهم كتبوه بدمائهم بدلاً من أن تزعم أنه قد كتب كله عليهم ولا بد كذلك من أن نقول إن إرادتهم الثورية هي التي أملت بدلاً من أن نذهب إلى أنه كان كله من إملاء الظروف التاريخية الخارجية .

* * *

ولكن هذا كله لا يعنى أننا تؤيد وجهة نظر الفريق الآخر من الفلاسفة المثاليين بكل ما فيها من عيوب . وذلك لأن أصحاب هذا الفريق كرد فعل ضد الحتمية المادية المطلقة للتاريخ ، ذهبوا إلى نحو تأثير الظروف التاريخية محو تاما ، وإلى عدم الاعتراف إطلاقا بأثر الأوضاع الاقتصادية فى التاريخ . ومن ثم أخذوا يزيهونه تزييفا تاما ، وأخضعوا تطوره إلى مجموعة من « الأفكار الجاهزة » التى وجدوها فى عقولهم هم لا فى الحركة الواقعية للتاريخ . وكانت هذه الأفكار الجاهزة أقرب إلى الخيالات والأساطير منها إلى أى شىء آخر . ثم نادوا بحرية مطلقة للإنسان الفرد فى صنع تاريخه ، متجاهلين تماما قدرة المجتمع على تشكيل تاريخ الأفراد . وموقفهم فى هذا شبيه تماما بموقف الفلاسفة الذين نادوا ، فى ميدان الجبر والاختيار ، بحرية الإرادة الإنسانية المطلقة أمام الإرادة الإلهية .

وفى هذا الموقف المثالى تجاهل المشكله من أساسها ، وعزل للفرد عن مجتمعه ، وسوء فهم للحرية الإنسانية التى لا توجد إلا حيث توجد القيود التى ينخرط فيها كيان الفرد . ولا بد من التسليم بوجود ظروف تاريخية واحدة يمر بها جميع أفراد المجتمع فى العصر الواحد ، وتمثل الأساس الموضوعى الذى لا سبيل إلى

إنكاره ولا بد من الاعتراف بقيامه أمام كل الإرادات الفردية .
حقاً ! من الضروري أن نقول بعد هذا بوجود إرادات
فردية تبرز على سطح هذا الأساس الموضوعي ، ولا بد من
التسليم بأن هذه الإرادات هي التي تكسب هذا الأساس
الموضوعي « معنى » خاصاً ، وتسعى إلى فهمه على ضوء وعيها
الثوري .

ولكن هذا يجب أن لا يجعلنا تقع في الخطأ من جديد ،
وتتصور التاريخ على أنه « يمشى على رأسه » فقط ، كما كان
يتصور هيجل أحد الفلاسفة المثاليين . أي أن هذا يجب أن
لا يجعلنا نزع بأن عالم الأفكار . — أيا كان مصدره — هو
القوة المؤثرة الوحيدة في مجرى التاريخ ، وبهذا تتجاهل الدور
الذي تلعبه الظروف المادية والتاريخية والاقتصادية التي تمثل — كما
قلنا — الأساس للموضوعي السليم لكل عمل ثوري ناجح .

كلاً ! إن التاريخ لا يمشى على رأسه ، بل على قدميه كما يقول
كارل ماركس في نقده لفلسفة التاريخ عند هيجل ، وهو يقصد
طبعاً بقوله هذا إنه خاضع لتأثير الظروف المادية والاقتصادية
التي تمر بالشعوب . ولكن بوسعنا أن نقول أيضاً — ضد كارل
ماركس هذه المرة — إن التاريخ لا يفكر بقدميه لأن التاريخ

يمثل حياة البشر ، وهو سجل لأمالهم وأمانهم التي تداعب
خيالاتهم وأفكارهم إلى جانب كونه تسجيلا للظروف الاقتصادية
التي يمر بها المجتمع .

الجمع بين « سورة » التاريخ و « مادته » (إذا اقتبسنا
التعبير الأرسطي القديم ، تسيير « الصورة والمادة ») هو إذن
أوفق الحلول لحل مشكلة فلسفة التاريخ . وهو الحل الذي قدمه
الميثاق لما .



إن التاريخ يؤثر في الإنسان لأن الإنسان موجود بطبيعته
في الزمان ، لا في زمانه الشعوري الخاص به وحده ، كما يقول
بعض الفلاسفة الذين يهتمون بهذا النوع من الزمان ويسمونه
تارة زمان « الديمومة » مثل برجسون وتارة أخرى يطلقون
عليه اسم « تاريخية » الإنسان مثل الفلاسفة الوجوديين . تلك
التاريخية التي يلتقي بها الإنسان في حياته الباطنية بينه وبين
نفسه ، حين يكف على ذاته ، يستعرض أحداث حياته الخاصة ،
ويجتريها اجترارا . كلا إنه موجود في الزمان الخارجي الذي تسجله
أحداث ووقائع أخرى تتعدى نطاقه الفردي وتتعدى حياته
الباطنية وتنتمى إلى الوجود الخارجي بما يتضمنه من وجود

المجتمع والظروف المختلفة التي يجتازها من اقتصادية وثقافية وروحية .. الخ .

* * *

لكن ينبغي أن لا ينسينا هذا أن التاريخ من الناحية الأخرى ليس مجرد وقائع الماضي أو الحاضر التي انتقلت حديثا إلى الماضي . فهذا النوع من التاريخ الذي يمكن أن نسميه « بتاريخ المتاحف » لا يمثل النظرة الصحيحة إلى التاريخ . وعلماء التاريخ هم المسؤولون غالبا عن هذه النظرة الضيقة إلى التاريخ ، والتي يبدو فيها التاريخ أدنى إلى أن يكون تاريخنا « بهمزة على الألف » من كونه تاريخنا .

أما التاريخ الحقيقي فهو التاريخ الحي أو التاريخ كما يوجد في وعى الشعوب . ولا يمكن أن يكون هذا التاريخ مجرد تجميع لوقائع الماضي لأنه سيشمل هذه الوقائع نفسها قبل أن تنتقل إلى متحف التاريخ ، يوم كانت وما وخيالا . . يوم كانت أحلاما وآمالا داعبت خيال الشعوب . . يوم كانت وقائع مستقبله في علم الغيب ، تمثل أحلاما عريضة للشعوب ، جاهدت وكافحت في سبيل تحقيقها . وهذه الوقائع المستقبلية هي وحدها التي تجعل دراستنا للتاريخ نابضة بالحياة .

والسؤال الذى علينا أن نسأله لأنفسنا هنا هو :
من الذى أحال هذه الوقائع المستقبلية إلى وقائع تاريخية ؟
من الذى نقلها من عالم الوهم والخيال إلى عالم الحقيقة ؟ من الذى
يقوم بتحقيق آمال الشعوب ؟ إنه الإنسان . وتأثير الإنسان
فى مجرى التاريخ يبدو واضحاً من هذه النقطة . نبدأ من الواقعة
التاريخية فى وجودها الخيالى باعتبارها أملاً ترنو إليه الشعوب ،
وتنظر إليه على أنه سينتقل يوماً ما . نبدأ من الواقعة التاريخية
قبل أن تصبح واقعة ، قبل أن تتحقق فعلاً فى الحاضر ، وتنقل
لنوها بتحقيقها هذا إلى الماضى .



وإذا كنا نطالب اليوم بإعادة كتابة تاريخنا من جديد ، فإن
هذا معناه أن ننظر إلى تاريخنا من خلال حاضرتنا أو — والمعنى
واحد — أن ننظر إلى حاضرتنا على أنه مستقبل داعب خيال
شعبنا على مر العصور . ولن يكون فى هذا أى تزييف للتاريخ .
لأن حاضرتنا كان بالنسبة إلى أسلافنا مستقبلاً جليلاً طالما راود
خيالهم ، وهاشوا فيه رداً طويلاً من الزمن فى أفكارهم
وضمائرهم . وابتداءً من هذه النقطة استطاع هؤلاء الأسلاف أن
يحركوا التاريخ فى اتجاه أحلامهم ، واستطاعوا أن يؤثروا فيه ،

ويكتبوه بدمائهم جيلا من بعد جيل ، حتى كتب الله لهم النصر .
وفي فترة من فترات تاريخنا القومي استبدت النظرة التاريخية
الضيقة بعض مفكرينا ومؤرخينا حتى زعموا أن مصر هي مصر
الفرعونية . وما ذلك إلا لأنهم وضعوا أنفسهم في متحف
التاريخ ، وماشوا في الماضي ، بدلا من أن يعيشوا في المستقبل ،
وهم يكتبون تاريخ بلادهم .

أما اليوم ، فأكثر بعدنا عن هذه النظرة ١١
إن أنظارنا وأنظار العرب جميعهم مشدودة نحو المستقبل .
وإذا كانت بعض الأحلام التي كانت تداعب خيالنا إلى العهد
القريب قد دخلت الماضي فعلا ، وأصبحت وقائع تاريخية ،
فعلينا أن لا ننسى مطلقا أن الإنسان العربي كان قد حملها
في وعيه دهرًا طويلا ، قبل أن يحققها بعمله وكفاحه وثورته .
وعلى أن لا ننسى يوما أن هذه الوقائع التي أصبحت الآن وقائع
تاريخية كانت بالأمس القريب والبعيد أحلاما عريضة مشرقة ،
حملها أسلافنا في وعيهم ، وجعلوا وجودها « المستقبل » في ذلك
الحين يطنى على حياتهم الماضية — أو الحاضرة وقت ذاك — .
ومن هنا علينا أن نفهم تأميرهم في التاريخ ، والدور الذي قاموا
به في السيطرة عليه .

والجمهورية العربية المتحدة ، حتى من واقع اسمها الذي قدمت
نفسها به إلى العالم ، تعيش منذ نشأتها في المستقبل لا في الماضي .
بل إنها تعيش — من واقع اسمها — في مستقبل الأمة العربية
كلها . وكأنها بهذا — باسمها فقط — أرادت أن تثبت للفلاسفة
أنه إذا كان التاريخ يؤثر في الإنسان ، فإن الإنسان — بنفس
الدرجة من القدرة — يؤثر في التاريخ ، كما يقول الميثاق .



هـ - فلسفة الصراع بين الطبقات

الأمثال الشائعة بين الفرنسيين المثل الذي يقول : من « الشعوب السعيدة هي التي لا تاريخ لها » . ومعناه أن سعادة الشعوب تقاس بانعدام الحروب الأهلية داخل الوطن الواحد ، وبتلاشي المصادمات بين فئات الأمة لأن هذه المصادمات وتلك الحروب ، وإن كانت هي التي تجعل للوطن تاريخاً ، إلا أنها تفتت وحدة الأمة ، وترك في كل بيت ، في كل أسرة ، آثاراً دموية لا تمحى .

وهذا المثل وإن كان يصور لنا بشاعة الصراع بين طبقات الأمة ، إلا أنه يكشف عن عقلية برجوازية خالصة ، ترمى إلى المحافظة على الأوضاع القائمة في الأمة أيا كان التفاوت بين طبقاتها ، ومهما كانت الفروق الصارخة التي تفصل بين مستوى معيشة كل منها . لأن الأمة السعيدة تبعاً لهذا المنطق هي التي تدفن رأسها في الرمال وتتغاضى عن الفروق القائمة بين طبقاتها وتطلب لنفسها السلامة والمهدوء في عدم الثورة على الأوضاع الراهنة .

ولاشك أننا لو خیرنا بین هذه السعادة السطحية التي تقوم على الهروب من المشاكل و بین الشقاء الذي يولده الصراع الحتمي بین طبقات الأمة لاخترنا دون تردد هذا الشقاء على تلك السعادة المزيفة التي مهما طال الأمد بها ، فإنها ستؤدي بالضرورة إلى انفجار الثورة وإلى الصراع بین الطبقات .

ونضيف إلى هذا أن الصراع بین طبقات الأمة ليس شراً في ذاته . والشر الكامن فيه مصدره ذلك العنف وتلك الضراوة اللذان يتسم بهما في كثير من الأحيان ، الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تفتت وحدة الأمة .

لهذا فإذا استطعنا أن نجرد الصراع بین طبقات الأمة من غلوائه ، ومن العنف الذي يصاحبه ، واعترفنا بوجوده في شجاعة ، ونجحنا في الوقت نفسه في الاحتفاظ بوحدة الأمة عند حلنا لمشكلته ، فسيكون في موقفنا هذا الخير كل الخير .

وهذا هو موقف الميثاق من مشكلة الصراع بین الطبقات ، إذ يقول : « الصراع الحتمي والطبقي بین الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره ، وإنما ينبغي حله حلاً سلمياً في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تنويع الفوارق بین الطبقات » .

مم يفسر لنا الميثاق سر العنف الذي يتخذ عادة الصراع

بين الطبقات ، فيرجع هذا العنف إلى صلابة الرجعية في الدفاع عن مراكزها الممتازة ، وعدم تساهلها في التنازل عن مكاسبها . وهذا شيء طبيعي ومنطقي . يقول الميثاق : « إن ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والأخطار الهائلة التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك هي في الواقع من صنع الرجعية التي لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التي توصل منها استغلال الجماهير » .

ولذلك ، فإن الحل الوحيد لمقاومة هذا الإصرار من جانب الرجعية هو أن تقوم الثورة بقص أجنحتها ، وشل حركتها ، وتجريدها من جميع أسلحتها ، وذلك « لأن الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكاراتها لثروته . ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شيء من جميع أسلحتها . إن إزالة هذا التصادم يفسح الطريق للحلول السلمية أمام صراع الطبقات » .

* * *

ولا بد لنا بعد هذا أن نشير إلى بعض الأفكار الفلسفية والاجتماعية التي ينطوي عليها هذا الحل الذي قدمه الميثاق لمشكلة الصراع بين الطبقات .

قأول ما يلتفت النظر فى هذا الحل هو طابعه السلمى ،
وتهاديه لسموية الصراع بين الطبقات وضراوته . فمن المعروف
أن الفلسفة الماركسية لاترضى بديلا بالعنف ، وتعتقد أنه لاسبيل
إلى محو التفاوت بين طبقات الامة إلا عن طريق الثورة الدامية .
والفلاسفة الماركسيين نظرية خاصة فى « العنف » باعتبار أنه
الوسيلة الوحيدة التى ينبغى أن تلجأ إليها الطبقات المحرومة
المستعبدة للوقوف فى وجه احتكار السادة والطبقات المستقلة .
وكل هذاحق . ومن الممكن أن نسلم به . لكن فى المجتمعات
الرأسمالية فحسب . فى هذا النوع من المجتمعات تتجلى شراسة
الرجعية ، وحرصها المطلق على الاحتفاظ بمكاسبها أطول وقت
مممكن . بل إن الطبقات المستغلة تلجأ فى سبيل الاحتفاظ
باحتكاراتها إلى قمع الطبقات العاملة بالعنف ، فلاتجد هذه
الطبقات إلا العنف لئرد به على هذا الوضع ، ولتنحطم احتكارات
الرجعية .

أما فى المجتمعات الاشتراكية أو فى المجتمعات التى نجحت
فى تحقيق التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية عن طريق
ثورة يعضاء فلامعنى لضرورة الصراع الدموى بين طبقاتها ،
ولا مبرر إلى أن تلجأ طبقة من الطبقات إلى العنف فى مقاومة

استغلال الرجعية واحتكارها . بل إنه إذا نجح التحول من
الراسمالية إلى الاشتراكية ، يصبح مجرد الحديث عن الصراع
بين الطبقات لا معنى له . لماذا ؟

يقول الرئيس سيكوتورى فى خطاب له نشر فى العدد السابع
من مجلة « العامل الفنى » الصادر فى ٣٠ إبريل ١٩٦٢ مانعه :
« إن الحديث عن الصراع بين الطبقات له ما يبرره
فى المجتمعات الرأسمالية والبرجوازية التى يعيش فيها رأس المال
على حساب العمل ، ومن فائضه ، فى جميع الميادين التى تتصل
بالعمل الإدارى أو الزراعى أو الصناعى أو التجارى لأن
الصراع فى مثل هذه المجتمعات بين الطبقات المستغلة والمستغلة
أمر حتمى . لكن فى المجتمعات الديمقراطية التى تتجسد فيها
مصالح الشعب فى يد الدولة ، وتضطلع هذه الأخيرة بمهمة توفير
التقدم الاجتماعى لصالح الشعب مع مراقبته والسير على تنمية
هذا التقدم وتخطيطه ، تختفى معظم المتناقضات بين طبقات
الاجتماع ، لسبب بسيط جدا ، وهو أن الدولة بدلا من أن تترك
فائض العمل الناتج عن عمل العامل والزراع والموظف فى يد
الراسمالية المستغلة تسعى إلى تأمينه لصالح الشعب ، لتظهره .
بالتالى فى صورة إصلاحات وتأمينات وخدمات اجتماعية مختلفة .

« فالدولة في المجتمعات الديمقراطية الاشتراكية هي الأداة الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن للشعب بجميع فئاته صيانة مصالحه والانتقال دائماً إلى حياة أفضل. ولهذا السبب نفسه فإن الديمقراطية الحقة لا يمكن تصورهما إلا إذا كانت الدولة ترعى بالفعل لا بالقول المصالح العامة لجميع فئات الشعب. أما إذا تركزت السلطة في الديمقراطية في فئة من فئات الشعب ، أيا كانت هذه الفئة ، حتى ولو كانت فئة الطبقة العاملة ، فإن الديمقراطية في هذه الحالة ستتحرف عن طريقها » .

ولا شك أن هذا النقد الواعي لفكرة العنف وارتباطها بمشكلة الصراع بين الطبقات في الفلسفة الماركسية يتماشى مع الحل السلمي الذي قدمه الميثاق لها ، ويتماشى كذلك مع روح اشتراكيتنا العربية من حيث أنها اشتراكية جميع قوى الشعب العاملة ، وليست اشتراكية طبقة البروليتاريا « أي الطبقة العاملة » فقط .



وعلينا أن نأخذ في اعتبارنا كذلك أن الحل السلمي لمشكلة الصراع بين الطبقات يساعد على إشعال صراع آخر له أهميته القصوى في نجاح الثورة واستمرارها ، ونعني به الصراع بين

الأفكار الثورية التي تمثل الإيديولوجية أو القوى العليا الدافعة للثورة ، وبين الأوضاع الاقتصادية القائمة التي تمثل القاعدة . بل إن تفريغ شحنة الصراع بين الطبقات في هذا النوع من الصراع بين الفكرة والواقع قد يكون أجدى على الثورة وعلى نضجها من الصراع الدموي بين الطبقات .

وهذا الصراع بين الفكرة والواقع لا بد أن يستمر ، ولا بد أن تتخذ الضمانات الكافية لإذكائه ، واستمراره في النفوس . فالواقع الاقتصادي الذي قامت الثورة من أجل تغييره تغييرا جذريا شاملا يظل يصارع الأفكار الثورية ، وتدخل هذه الأفكار في صراع مرير معه .

والويل في هذا الصراع للمهزوم ، لأن هزيمة الأفكار الثورية في هذا الصراع معناها انتكاس للثورة . أما نجاح هذه الأفكار فإنه يتطلب قوى دافعة جديدة ، تحرك الإيديولوجية الثورية حركة دائبة لا هوادة فيها حتى يتسنى القضاء على الواقع القديم نهائياً بجميع رواسبه ، ويتسنى كذلك تطوير الواقع الجديد .



ننتقل بعد هذا إلى نقطة هامة ، هي قول الميثاق « إن

الصراع بين الطبقات ينبغي حله حلاً سلمياً في إطار الوحدة الوطنية .

فما معنى الوحدة الوطنية ؟ وما مقوماتها ؟ وما السر في حرص الميثاق على الإبقاء عليها ؟

نحن نعلم أن الشيوعية لا وطن لها ، وأنها تنظر إلى طبقة البروليتاريا في كل بقاع العالم على أن أعضائها أعضاء في وطن واحد ... وطن نظري لا حدود له ، ولا يحمل من معاني الوطن إلا اسمه .

ولذلك فإن حديثها عن الصراع بين الطبقات جاء خلواً تماماً من إطار الوحدة الوطنية ، لأن الشيوعية لا تعترف أصلاً بمعنى الوطن . ولنفس هذا السبب اكتسب الصراع بين الطبقات في الشيوعية هذا الوجه الدموي .

فحديث الميثاق عن إطار الوحدة الوطنية وضرورة مراعاته والحفاظ عليه في حل الصراع بين الطبقات يجب إذن أن تفهمه على أنه موجه ضد هذا الأسلوب الدموي .

وعلينا من أجل هذا أن نربط ارتباطاً منطقياً بين الحل السلمي الذي قدمه الميثاق لمشكلة الصراع بين الطبقات وبين فكرة الوحدة الوطنية أو الوحدة القومية من ناحية ، وبينها وبين

فكرة القومية العربية من ناحية أخرى باعتبار أن الوحدة الوطنية في داخل كل وطن عربي تصب في إطار أوسع هو إطار القومية العربية .

لكن ما مقومات الوحدة الوطنية ؟

هذه الوحدة الوطنية هي وحدة العرف والتقاليد والعادات والدين والثقافة واللغة ، ووحدة القيم الأخلاقية والروحية والاجتماعية السائدة في المجتمع ، وهي أيضا وحدة البيئة الجغرافية . وكل هذا يكون إطاراً يعرفه كل فرد في المجتمع ولا يخطئه . ويشعر بالحنين إذا ما غاب عنه ، وبأنه قد نزل أهلاً إذا أظلت مملأه .

ولا سبيل إلى إنكار هذه الوحدة الوطنية لأنها وحدة طبيعية ولأن في هدمها هدماً لوحدة الأمة كلها . والادعاء بأنها وحدة مزيفة لا يجسر عليه إلا من باع وطنه وقوميته .

ثم ماذا يعني احترام الميثاق لهذه الوحدة وحل الصراع بين الطبقات في إطارها ونطاقها ؟

إن هذا لا يعني إلا شيئاً واحداً هو أن الأوضاع الاقتصادية ليست هي المؤثر الوحيد في المجتمع وأن الأفكار والقيم التي تسود في المجتمع تتأثر بمقومات الوحدة الوطنية كما

تتأثر بالأوضاع الاقتصادية . حقا إن لهذه الأوضاع الأخيرة مكانها المرموق وتأثيرها الفعال في دنيا القيم . لكن علينا أن لا نقول بأنها المؤثر الوحيد . بل يجب أن نضعها إلى جانب الظواهر والتيارات العقلية والروحية والثقافية والاجتماعية الأخرى باعتبارها أحد المؤثرات في الأيديولوجية ، باعتبارها أقوى المؤثرات ، لكنها على كل حال لن تكون المؤثر الوحيد .



ومع ذلك فإن هذه الوحدة الوطنية بكل هذا الخلط المائل من التقاليد في حاجة شديدة إلى تنقية وتصفية . وذلك لأن التقاليد السائدة في المجتمع ليست كلها تقاليد طبيعية مفروسة في البشر باعتبارهم بشرًا ، وليست كلها تقاليد المجتمع الحضارية والتاريخية والروحية بل يقوم بعضها على مجموعة من الأفكار الخاطئة التي شاعت في المجتمع نتيجة خضوعه ردحا طويلا من الزمان لوضع اقتصادي معين .

نخضوع مجتمع ما قبل الثورة للرأسمالية المستغلة أدى دون شك إلى شيوع بعض القيم والمفاهيم والتقاليد التي علينا أن نحاربها بعد أن تم انتقالنا إلى مرحلة الاشتراكية . فالفروض التي كان الناس قبل الثورة يسمعون بها ، ولا يجدون حرجا في أن يفضلوا

على أساسها بين سيد ومسود ، بين إقطاعى وفلاح ، بين صاحب العمل والعامل فروق يجب القضاء عليها . والرواسب التى كانت تسيطر على عقول الناس ويفضلون على أساسها بين حائلة وأخرى على أساس أن الأولى تنتمى إلى طبقة أخرى مختلفة عن طبقة العائلة الثانية فروق مصطنعة يجب القضاء عليها وتخطيمها إلى غير رجعة . لأن هذه المعايير سقطت مرة وإلى الأبد بقيام الاشتراكية فى مجتمعنا .

إن الأساس فى تقدير قيمة الشخص أصبح العمل الذى يقدمه وتحقيقه لزيادة معينة فى الإنتاج أو إسهامه بطريقة أو بأخرى فى أدائه لواجبه ، وفى خدمة المواطنين ، وفى التوعية الاشتراكية . أما كل هذه المعايير الطبقيّة المتداعية فلا يمكن أن يكون لها أدنى أثر فى الإنتاج من حيث زيادته أو نقصانه . ومن ثم فهى معايير زائفة .

* * *

ونستطيع أن نشير كذلك إلى أساس آخر من أسس الحل السلمى الذى قدمه الميثاق لمشكلة الصراع بين الطبقات . وهو قول الميثاق بأن مشكلة الصراع بين الطبقات ينبغى حلها حلاً سلمياً عن طريق إذابة الفوارق بين الطبقات . وسنعالج إذابة

الفوارق بين الطبقات فيما بعد في موضوع فلسفة الاشتراكية
العربية ، أما الآن فنشير إليها فقط من ناحية علاقتها بمشكلة
الصراع بين الطبقات فقط .

إن إزالة الفوارق بين الطبقات يجب أن لا تقتن في أذهانتنا
بالغاء الفوارق بين الطبقات . فكل مجتمع اشتراكي ما دام
قد وضع الضمانات الكافية لعدم الاستغلال الطبقي والوقوف
في وجه الاحتكارات والاقطاع ، فمن حقه بعد ذلك أن يفرق
بين الناس على أسس أخرى كثيرة قد نعرض لها فيما بعد تفصيلا
وأهمها العمل والمساهمة في زيادة الإنتاج ، ونوعية العمل نفسه
وكلها أسس تجعل من المواطن مواطنا صالحا وقرىبه لا إلى مجتمعه
فحسب بل إلى الله . ذلك أن الدين الإسلامي لم يفرق بين
الناس ولم يرفعهم بعضهم فوق بعض درجات ، إلا على أساس
مجموعة من المبادئ المثلى فأفضلية الإنسان على أخيه الإنسان
لم تهم في الدين الإسلامي على أساس من اللون أو الجنس بل على
أساس التقوى : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » ، وعلى أساس
الجهاد والعمل : « وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً
عظيماً ، درجات منه ومغفرة ورحمة » ، وعلى أساس الإيثاق
في سبيل الغير : « لن تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون » ، وعلى

أساس الاتفاق على الزوجة كذلك في حالة الرجل ، أو في حالة
أفضلية الرجل على المرأة : « الرجال قوامون على النساء بما فضل
الله بعضهم على بعض وبما اتفقوا من أموالهم » ، مع ملاحظة
أن هذا الاتفاق الذي يجعل للرجل قوامته على المرأة مصدره
مبدأ تقسيم العمل بينهما . وإن كان الله تعالى أولاً وأخيراً
لا يضيع عمل عامل من ذكر أو أنثى : « أنى لا أضيع عمل عامل
منكم من ذكر أو أنثى » . ولهذا ، فإن مبدأ العمل في الإسلام
هو المبدأ الرئيسي في تقويم الفرد سواء كان ذكراً أو أنثى .
إذ أن الله تعالى قد أباح العمل والكسب للرجل والأنثى ، وجعل
لكل منهما نصيباً فيما اكتسب ، حيث يقول : « للرجال نصيب
 مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » .

٦ - فلسفة الوحدة العربية

لم تعد الوحدة العربية نظرية في حاجة إلى إثبات ؛ إنها وجود قائم . ولم تعد حقيقة مجردة علينا أن نجهد أنفسنا في تلمس الطرق المختلفة إلى معرفتها وتفسيرها ؛ إنها حياة نعيشها .

ولم تعد فكرة تتكشف أمامنا عن طريق التحليل المنطقي الجاف ؛ إنها تجربة حية غنية تمتد بجذورها فيها .

وقد عبر الميثاق عن هذا الوجود القائم للوحدة العربية بقوله : « إن الأمة العربية لم تعد في حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها . لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته » .

وهذه النظرة إلى الوحدة العربية بالغة الأهمية . . وأهميتها قائمة في أنها توجبنا كثيراً من التفسيرات النظرية للوحدة العربية التي إن نجحت في الوقوف على جانب أو جانبيين منها ، فإنها لن تحيط بجوانبها كلها .

في هذه التفسيرات النظرية للوحدة العربية يبدأ المفكر
بفكرة معينة أو بمجموعة من الأفكار تبدو أمام عقله على
أنها مقنعة وكافية للإحاطة بوجود الوحدة العربية . وتسيطر
عليه هذه الفكرة أو مجموعة الأفكار حتى تمثل عنده مفتاح
أو مفاتيح السريديرها فتنتفح أمامه قلعة الوحدة العربية .
ويستبد به هذا الاتجاه أكثر وأكثر حتى يصبح عزمه على أن
يهدم لنا « مذهباً » في الوحدة العربية ، يمثل بناء محكما من
الأفكار ، ترتبط بعضها برباط واحد ، وتقوم كلها على دعامة
واحدة . ثم يكتشف أخيراً أن وجود الوحدة العربية شيء آخر
غير كل هذه الأفكار التي أعدها إعداداً . وجهازها تجهيزاً .
فيتبين أخيراً أن الوحدة العربية تستعصى على « المذهبية »
في التفكير ، وما ذلك إلا لأنها حياة ، لا تطبيق أن تحبس داخل
أسوار بناء أو نسق عقلي .

هذه المذهبية في التفكير تحاول مثلاً أن ترد وجود الوحدة
العربية إلى فكرة الجنس العربي وجرياً وراء هذا اللون من
التفكير ، أخذ بعض مفكرينا يفتشون عن الصفات التي اشتهر
بها أفراد الجنس العربي من الشهامة والاباء والكرامة والعزة

والكرم والشرف وإفائة المستجير . . . الخ وقدموها لنا على أنها صفات تقوم عليها الوحدة .

لكن هذه بداية غير موفقة لمعالجة الموضوع . فضلا عن أنها تثير صعوبات كثيرة . منها أن فكرة الجنس نفسها قد عُنِي عليها الإزمن ، ولم تعد تتفق مع منطق القرن العشرين . فإذا كان القرن التاسع عشر قد شهد بعض البحوث التي حاولت تأسيس القوميات على فكرة الجنس ، وتادت بأفضلية الجنس الآرى مثلا على الجنس السامى بما يشتمل عليه من جنس عربى ، فإن كل هذا الكلام لم يعد بالكلام العلمى ، وأصبح من المبادئ المتفق عليها الآن أن لا تثار فكرة الجنس عند الحديث عن القوميات .

وقد قاومنا ما وسعنا ذلك دعوات التفرقة العنصرية والتفرقة على أساس الجنس فى الميدان السياسى لأتالنا دماء عنصرية . والأجناس كلها عندنا سواء .

ولا فضل لأحدهما على الآخر إلا بتمسكه بحقوق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها واحترامه لهذا الحق ودفاعه عنه . ولذلك علينا أن نكون منطقيين مع أنفسنا . فلا نؤسس الوحدة العربية أو القومية العربية على فكرة تقاومها فى المجال الدولى .

فككون بهذا كمن يحل لنفسه ما يحرمه على الغير ، أو كمن يكيل
بكيلين . وفضلا عن هذا ، فإننا إذا نظرنا إلى الحضارة العربية
نفسها سنجد أن كثيرين من مفكرى العرب وفلاسفتهم لا ينتمون
إلى الجنس العربى لأنهم كانوا من الموالى النازحين من تركيا
أو من فارس أو أفغانستان أو غيرها . ومع هذا ، فلم يمنعهم
جنتهم غير العربى من أن يكونوا عربا . واليوم نجد أيضاً
جماعة الاكراد مثلاً فى القطر العراقى أو فى الجمهورية العراقية
ليسوا من أصل عربى . ومع ذلك فهم أعضاء ماملون فى الوحدة
العربية .

وعلىنا أن نتذكر دائماً أن القومية التى تقوم على فكرة
الجنس ، قومية مقفلة تصبح عدوة للقوميات والشعوب والأجناس
الأخرى . أما القومية التى ترفض هذا الأساس فصها الطبيعى
هو الإنسانية كلها .



هذه إحدى الأفكار النظرية التى علينا أن نستبعدا
فى حديثنا عن الوحدة العربية . وفكرة أخرى علينا كذلك
أن نتجنبها فى حديثنا عن الوحدة العربية ، وهى محاولة تأسيس
هذه الوحدة على الدين الإسلامى .

فوجود الوحدة العربية سواء نظرنا إليه من ناحية الماضي والتاريخ أو من ناحية الحاضر يتعدى نطاق الدين الإسلامي وإن كان يشمل . فكثير من المفكرين والفلاسفة الذين انتموا إلى الحضارة الإسلامية وآثروا فيها وتأثروا بها لم يكونوا يدينون بالإسلام . بل إن مدارس فلسفية قائمة بذاتها كمدارس الرُّها ونعسيين وجنديسابور كانت لغة الدراسة فيها هي اللغة السريانية . وقد كانت في ذلك الوقت لغة الكنيسة الشرقية والغربية على السواء . وكان القائمون بالتدريس فيها مسيحيين من النساطرة أو اليعاقة . وبالإضافة إلى هذا ، فإن حركة الترجمة التي استمرت من القرن الرابع الميلادي إلى القرن الثامن تقريباً ، والتي نقلت فيها كتب الفلسفة من اليونانية إلى السريانية ، ثم من السريانية إلى العربية ، هذه الحركة حل لواءها مفكرون وفلاسفة مسيحيون .

هذا عن الماضي ، أما في الحاضر ، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن الجمهورية العربية المتحدة تضم مسيحيين يعيشون يتناً ، ويرتبط وجودهم بوجود القومية العربية والوحدة العربية .

* * *

ولتقابل بعد هذا أن يقول : وماذا أبقى بعد هذا من أسس
الوحدة العربية ؟

وسأجيبه باننى أفضل أن تؤسس الوحدة العربية على الحضارة
الإسلامية . فالحضارة الإسلامية قد أثرت وتوثر في كل من طاش
ويعيش في ظلها من مسلمين ومسيحيين على السواء . والحديث
عن الوحدة العربية لا يكتمل إلا بالحديث عن الحضارة الإسلامية
التي تضم الدين الاسلامي ، ولكن وجودها في الماضي والحاضر
يتعدى نطاق وجود هذا الدين .

نعود ونقول إن وجود الوحدة العربية لا يمكن أن يمحصر
في فكرة بعينها لأنه ، شأنه في ذلك شأن كل وجود ، يضيق
بالأفكار والمقولات والقوالب والإطارات العقلية النظرية .

* * *

ولذلك فإن الميثاق عندما أراد أن يرد الوحدة العربية
إلى عناصرها راعى أن هذه الوحدة العربية تجربة حية نعيشها
قبل أن تكون فكرة نظرية في رأس صاحبها . وراعى أنها
تمثل وجود الأمة العربية الذي يتعدى كل محاولة عقلية لحصره
وتضييق الحناق عليه .

ويخرج القارئ* للباب التاسع من الميثاق وهو الباب الخاص
بالوحدة العربية بملاحظتين هامتين :

١ — أرجع الميثاق عناصر الوحدة العربية إلى وحدة اللغة
ووحدة التاريخ ووحدة الأمل : وحدة اللغة التي تصنع وحدة
الفكر والعقل ، ووحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير
والوجدان ، ووحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير .
هذا بالإضافة إلى وحدة الهدف التي ستتحدث عنها فيما بعد .
لكن علينا أن نلاحظ أن الميثاق قد أغفل طامداً الحديث عن
الجنس وعن الدين في الوحدة العربية ، وأن العناصر التي أرجع
إليها هذه الوحدة ليست مقولات نظرية بل استوحاها كلها من
الوجود القائم للوحدة العربية .

٢ — في حديث الميثاق عن هذه العناصر نلحس اقتناعه
بأنها لا يمكن أن تحيط بالوجود الفعلي للوحدة العربية . ولذلك
نجدد يقول : « يكفي أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة ، ويكفي
أنها تملك وحدة التاريخ ، ويكفي أنها تملك وحدة الأمل » .
وهذه اللهجة ليس معناها أن هذا العنصر أو ذاك يكفي لاستيعاب
وجود الوحدة العربية ، بل معناها أن وجود هذه الوحدة أمر
مفروغ منه .

وتحليل الميثاق لوجود الوحدة العربية على هذا النحو الراجع،
وتجنبه الاعتماد على الأفكار النظرية في تناوله لها يدعونا
إلى الإشارة إلى خاصية رئيسية في فلسفة الميثاق بوجه عام وهذه
الخاصية قد لحصها الرئيس جمال عبد الناصر في إحدى كلماته
بقوله : « إننا لم تهلك في النظريات بحثاً عن حياتنا ، وإنما
انهمكنا في حياتنا ذاتها بحثاً عن النظريات » . ومعنى هذه العبارة
أننا نبدأ في كل نظراتنا الفلسفية من الواقع ومن الوجود القائم ،
ثم نأخذ في تحليل هذا الوجود إلى عناصره التي نعيشها وتتفاعل
معها في تجربتنا الحية . فإن هذا أجدى بكثير من البدء
بفكرة أو مجموعة من الأفكار تقوم بنشرها على الوجود ،
وجلب الواقع فيها متوهمين أنها ستحيط بهذا الوجود وأنها سوف
تلف ذلك الواقع . مع أن دائرة الوجود أو دائرة الواقع تتعدى
بطبيعة الحال دائرة المعرفة بكل مقولاتها وإطاراتها .



وفلسفتنا العامة من هذه الناحية فلسفة واقعية . وقد رأينا
هذا الطابع الواقعي فيما قدمناه حتى الآن من تحليلات لنظرة
الميثاق في العلاقة بين الفكر والتجربة ، وفي الدور الفلسفي

للإنسان العربي ، وفي مشكلتي الحرية والصراع بين الطبقات .
ونحن نلصقه الآن في معالجة الميثاق لموضوع الوحدة العربية .
وخلاصة هذا الطابع الواقعي أننا في فلسفتنا التي نقدمها
إلى العالم راعينا أن نبدأ من حياتنا نفسها ، من وجودنا نفسه ،
من واقعنا ذاته . وأن نقوم بتحليله نستخلص منه النظرية
الفلسفية التي لا بد أن تخرج في هذه الحالة تابعة من هذا الواقع ،
متماشية معه . ذلك أننا تتجنب النظريات والبدء بها ، أيا كانت
هذه النظريات سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية
أو فلسفية ، وسواء كانت مستوردة أو غير مستوردة . وتتجنب
محاولة فرضها على واقعنا ووجودنا . لأن الذي يبدأ من النظريات
قد لا ينتهي إلى الوجود على الإطلاق . وقد ينتهي إلى وجود
مصطنع . وعلى العكس من ذلك فإن من يبدأ بالوجود ويأخذ
في تعمقه والغوص إلى أبعد أبعاده ، فسينتهي حتما إلى النظرية
الملائمة التي تبينها جواهر الناس لا شيء إلا لأنهم يرون فيها
أنفسهم وحياتهم الواقعية ويحسون أنها أحسن التعبير عن
وجودهم .

نتنقل بعد هذا إلى الحديث عن وحدة الهدف التي أصبحت
الشعار الحقيقي والدعاة الكبرى للوحدة العربية .

ووحدة الهدف تنقلنا فوراً من الحديث عن الماضي إلى الحديث عن المستقبل . وبدلاً من أن تضطربنا إلى المشى وعبوتنا متجهة إلى الخلف ، نقف في ماضينا عن العناصر النظرية التي من الممكن أن تدعم الوحدة العربية ، نجعلنا نمشي شاخصين بأنظارنا إلى الأمام ، إلى المستقبل .

حقاً إننا لا نريد أن تقطع صلتنا بماضيها ، ولن نستطيع ذلك حتى لو اردنا . وليس هناك ما يدعونا إلى هذا لأن ماضينا العربي والحمد لله زاخر بكثير من المواقف المشرفة التي تدعم الوحدة العربية . لكن الذي نريد أن نؤكد هنا أن النظر إلى مستقبلنا والتطلع إليه ، من خلال حاضرنا أجدي علينا بكثير من أن نلتفت نحو الماضي . أي أن الاهتمام بالبحث عن الهدف من وراء وحدتنا العربية يلقي بنا في أحضان المستقبل المشرق بدلاً من أن يجعلنا نكتفي بالوقوف على أعتاب الماضي الذي غرّب . والبحث عن الهدف هو ما يسمى في الفلسفة بالبحث عن العلة الغائية . ذلك لأن الفلاسفة قد فطنوا من قديم إلى أن تحديد الغاية من وجود الشيء والنجاح في تحديد الهدف من قيامه ، يساهم مساهمة فعالة في فهمنا لوجوده ويجعلنا نضع أيدينا على سر هذا الوجود وعلة .

وقد جرى العرف الفلسفى على التقليل من أهمية البحث فى الغاية ، أو على النظر إليه على أنه بحث غير علمى . وكثيراً ما يردد طلاب الدراسات الفلسفية هذا الكلام ، وينقلون بغير وعى أن البحث فى الغايات يعد الباحث عن المنهج العلمى السليم القائم على البحث الوصفى . لكن هذا الكلام إذا كان صحيحاً وضرورياً فى وجوب إبعاد البحث العلمى عن الغايات الشخصية وعن الأهداف السياسية وكذلك عن مجرد التطبيق العلمى ، لضمان سير الأبحاث العلمية وتهدمها المتصل ، فإن علينا أن لا تأخذ على علته ونطلقه إطلاقاً أعمى . ونحن ندعو هنا إلى مزيد من العناية بالغايات أو بالعلل الغائية وبالأهداف فى النظرتين الفلسفية والعلمية معاً . لأن الإهتمام إلى الغاية أو الهدف بمثابة إهتمام إلى اللولب المحرك للمذهب الفلسفى وللنظرية العلمية على السواء . ولأن البحث فى العلة الغائية ما دمننا قد وضعنا الضمانات لكونه بحثاً علمياً يتبع المنهج العلمى القويم ، فإنه يصبح ولاغبار عليه . وقد نادى فلاسفة معاصرون « نذكر منهم صمويل ألكسندر وهوبنهايم » بما نادى به هنا .

ونظرة واحدة إلى سياستنا العامة وإلى ما حققناه من انتصارات تفتننا بصدق ما نقول . فوضوح الهدف فى سياستنا كان السبب الأكبر فى النجاح الذى حققناه .

ولذلك علينا أن نسأل أنفسنا ونحن بصدد البحث في الوحدة العربية هذا السؤال : ما هو الهدف من وراء الوحدة العربية ؟ الإجابة : إن الوحدة العربية ليست هدفا في ذاته . فنحن نطالب بها ونسحب لوجودها الذي يلح علينا لأننا نرى فيها قوة الجماهير الشعب العربي وتدعيا لكيانهم المسمى والمعنوي ، ووسيلة فعالة لاسترداد فلسطين السليبة .

لكننا نعلم أيضا أن ضعف العرب وتحاذلهم في الماضي لا يرجع إلى عدم اتحادهم بقدر ما يرجع إلى التخلف الإقتصادي الذي فرضه الإستعمار عليهم ، أو قل إلى الأمرين متصلان تمام الاتصال . ولهذا ، فإن أي بحث جاد في تدعيم قوة الجماهير الشعبية باعتبار أنه يمثل الهدف الرئيسي للوحدة العربية يجب أن تصحبه — كما يقول الميثاق — « جهود عملية ملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية » . ولا توجد غير وسيلة واحدة لسد هذه الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين شعوب الأمة العربية ونعني بهذه الوسيلة الثورة الاجتماعية الاشتراكية التي تستطيع بها هذه الشعوب أن تغير وجه حياتها ، وتستطيع بها أيضا أن تسترد فلسطين .

وهكذا نرى أن الوحدة على أساس الاشتراكية هي الوحدة الحقيقية الجديرة بتحقيق القوة الفعالة للعرب . وكل وحدة تقوم على غير هذا الأساس ليست إلا شقشقة الفاظ .

إن مجرد تجميع العرب في صف واحد لن يحقق قوة حقيقة لهم ، لأن قوتهم اليوم ليست في مجرد تجميعهم بل في قدرتهم على تعويض ما فاتهم في سباق الزمن الذي كتب عليهم أن يقوموا به ضد تخلفهم . ولن ينفع في هذا ترميم البناء القديم المتداعي وصلبه بقوائم ، وإعادة طلائحه . . عن طريق الإصلاح . شيء واحد فقط هو الذي سيحقق هذا الهدف : الثورة الاشتراكية . لقد مضى الوقت الذي كانت الشعوب العربية فيه مطالبة بالثورة ضد الاستعمار . إنها مطالبة اليوم بثوره من طراز آخر . مطالبة بثوره إجتماعية ، مطالبة بالثورة على تخلفها .



يبدو أن تحقيق الثورة الاشتراكية والقضاء على الرجعية وأذناها لن يكون بالأمر السهل ، في بعض أجزاء الوطن العربي . فالعالم العربي يشهد اليوم نوعين من التجمع . تجمع بين القوى التقدمية ، وتنسيق في العمل بين أهدافها الاشتراكية وتجمع من طراز آخر تقوم به العناصر الرجعية والإتهازية

التي اربط وجودها بوجود الرجعية والرأسمالية المستغلة .
هنا ويبرز دور التنظيمات الشعبية التي تستطيع وحدها تعبئة
جهود العاملين بها للقضاء على كل محاولات الرجعية ومنع تسليها
إلى صفوفهم . وهذا هو الدور الذي يضطلع به الإتحاد
الإشتراكي العربي في التجربة المصرية التي ستظل التجربة
الرائدة بالنسبة إلى التطبيق العربي للإشتراكية .



٧ - فلسفة الاشتراكية العربية

للمبتدئين الثورة غاية في ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق التغيير الجذري الشامل للمجتمع . والاشتراكية هي الطريق الوحيد لتحقيق هذا التغيير ، وهي الطريق الوحيد لتحقيق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية ، وهي كذلك الجسر الذي يجب أن تعبره شعوب الأمة العربية لتحقيق الوحدة الشاملة .

والإطار العام الذي علينا أن نضع فيه اشتراكيتنا العربية هو نفس الإطار الذي وضعنا فيه تصور الميثاق للعلاقة بين الفكر والتجربة ، وتصوره للحرية ، وتصوره للتاريخ ، والصراع بين الطبقات ، وللوحدة العربية . فالفكر في الميثاق يقوم على التجربة ، ولكنه لا يسمح بطفئها عليه لأنه يؤثر فيها كما يتأثر بها . والحرية في الميثاق تتغذى بالقيود وتتمو في رحابها لكنها لا تنظر إليها على أنها أغلال للفرد ، بل على أنها تنظيمات لها . والتاريخ في الميثاق يعترف بتأثير الظروف التاريخية والاقتصادية على الإنسان ، ولكنه لا ينكر أثر الإنسان

في التاريخ . وفيما يتعلق بمشكلة الصراع بين الطبقات نجد أن الميثاق يعترف كذلك بوجودها وحثمتها ، لكنه يقدم حلا سلميا لها يقوم على إذابة الفوارق بين الطبقات في إطار من الوحدة الوطنية ، ويهدف إلى تجميع القوى العاملة كلها دون أن يغلب طبقة بعينها على أخرى .

وإذا أردنا تلخيص الموقف الفلسفي للميثاق في كل هذه المشكلات لقلنا إن موقفه هو موقف الحياض الفلسفي .

وهذا الموقف هو نفس الموقف الذي وقفه الميثاق من المشكلة التي تعنينا الآن في فهم فلسفة الاشتراكية العربية ، وهي الفلسفة التي تعنى بتحديد العلاقة بين نشاط الفرد ونشاط الدولة . فالاشتراكية العربية تقوم على الإيمان بنشاط الفرد ، وتقوم كذلك على الإيمان بتدخل الدولة وتتخذ لنفسها حيادا فلسفيا بين هذين الإيمانين .

لكن كلمة « الحياض » من الكلمات التي علينا أن نقابلها في كثير من الحذر . فالحياض الفلسفي لا يعنى الوقوف في منتصف الطريق ، ولا يعنى حلا وسطا يتصف بكل الضعف الذي تتصف به الحلول الوسطى ، ولا يعنى الرغبة في التوفيق بين طرفين ، ولا يعنى التلقيب بين محاسن كل من النقيضين ، والجمع بينهما

في مزيج معين . كلا . الحياذ الذي نقول به في الفاسفة حياذ
ديالكتيكي . وبوسعنا أن نستبدل به نهائيا كلمة « الديالكتيك »
التي تعنى في الفلسفة حركة الفكر ، وتبعدنا عن الأضرار
التي أشرنا إليها الآن والتي قد يؤدي إليها استعمالنا لكلمة الحياذ ،
وفهمنا له في معناه الظاهري .

لكن هذه المخاوف من استعمالنا لهذه الكلمة ستزول من
تلقاء نفسها إذا فهمنا أننا هنا بإزاء حياذ فلسفي . . . والفلسفة
بطبيعتها تعنى حركة الأفكار وصراعها . وكل فلسفة تحترم نفسها
لا يمكن أن تقوم على الرغبة في التنايق بين طرفين ، بل تعنى
أولا وقبل كل شيء عمق النظرة والصدق في التحليل . وقديما
عندما انتهى أرسطو في الأخلاق إلى نظرية الوسط الأخلاقي ،
وإلى تعريفه الفضيلة بأنها وسط بين رذيلتين هما الإفراط
والتقريط ، أقام تفرقة هامة بين الوسط الرياضي الذي يقع
في منتصف المسافة تماما بين نقطتين مثلا وبين الوسط الأخلاقي
الفلسفي الذي قد تملى عليه الظروف إلى أن يميل نحو هذا الطرف
أو ذاك ، وإلى أن يصبح له مجال ، شبيه بالمجال المناطيسي ،
له من المرونة ما يبعده عن الدقة الرياضية النظرية . وقد رأينا
في معالجتنا للفقرات السابقة صدق هذه النظرية الحياذية المرنة .

وسنلمس الآن تطبيقاً آخر لها في فهمنا لفلسفة الاشتراكية العربية.
ولكن علينا قبل هذا أن نشير إلى العلاقة بين هذه الفلسفة
الحياضية المرنّة ومبدأ عدم الانحياز أو مبدأ الحياد الإيجابي
الذي اعتنقناه في المجال الدولي ، وتسليح به شعبنا — كما يقول
الميثاق — للعمل من أجل السلام . فاعتناقنا لهذا المبدأ في المجال
الدولي لم يكن من أجل إرضاء الكتلتين الشرقية والغربية
والوقوف موقفاً وسطاً في الصراع القائم بينهما . بل العكس هو
الصحيح . لأن حيادنا أو عدم انحيازنا معناه مقاومة الصراع
الدولي والوقوف في وجه التكتلات . ولذلك كان من الطبيعي
أن يفسره كل من الفريقين على أنه موقف مناهض له ، اعتماداً
على المبدأ القائل بأن « من لا يكون معنا فهو علينا » . ولكن
مضت الأيام تؤكد خرافة هذا المبدأ المزعوم ، وتؤكد أن
الدافع الحقيقي من وراء عدم الانحياز الذي وقفناه لم يكن
إلا الرغبة الجادة في تدعيم السلام . أي أنه لم يكن من أجل
مساندة كتلة معينة ، ولم يكن كذلك من قبيل فض أيدينا من
الصراع الدولي ، وعزل أنفسنا عنه ، والوقوف بموقف
« المتفرج » من الأحداث التي تدور حولنا .



وإذا أردنا بعد هذا تلخيص فلسفة الاشتراكية العربية
قلنا إنها تقوم على المبادئ الآتية :

١ — حياض فلسفي بين تدخل الدولة والنشاط الفردي
في الميدان الاقتصادي .

٢ — تحقيق الكفاية والعدل .

٣ — العمل بمقتضى المبدأ الاشتراكي الذي يقول : « لكل
بحسب عمله » .

٤ — العمل بمقتضى المبدأ الإنساني العلمي الذي يجعل
الاشتراكية تؤمن بالتقدم العلمي مع محافظتها في الوقت نفسه
على كرامة الإنسان .

وستشير إشارة طابرة إلى كل مبدأ من هذه المبادئ الأربعة :

* * *

فالاشتراكية العربية تؤمن بتدخل الدولة في الميدان
الاقتصادي وتؤمن في الوقت نفسه بالنشاط الفردي وترى عدم
التضحية بأحد هذين الهدفين لحساب الآخر . أما مبدأ تدخل
الدولة في النشاط الاقتصادي فليس ثمة ما يدعو إلى إعادة قول
الميثاق في المبررات التي جعلت الدول في العصور الحديثة تؤمن
بهذا المبدأ وترفض الاقتصاد الحر ، ولترك الحديث في هذا

إلى رجال الاقتصاد . وإنما يكفي أن نشير إلى بعض مظاهر تدخل الدولة في الاشتراكية العربية .

فمن هذه المظاهر خلق القطاع العام وتمكينه من التخطيط الاقتصادي — ملكية الشعب للهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج (السكك الحديدية والطرق والموانئ . . . الخ) — وملكته للصناعات الثقيلة والمتوسطة وإشرافه على ثلاثة أرباع الصادرات — قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات . تأمين الشركات — الحد من الملكية الزراعية . .

أما عن مظاهر محافظة الاشتراكية العربية على النشاط الفردي فيبدو واضحاً في اعتراف الدولة بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية والسماح بالملكية الخاصة في مجال الصناعات الخفيفة بشرط أن تكون تحت سيطرة القطاع العام — السماح للقطاع الخاص في ميدان التجارة الخارجية بممارسة نشاطه في حدود ربع الصادرات — السماح له بممارسة نشاطه في ميدان التجارة الداخلية بشرط أن تفهم التجارة على أنها خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا على أنها استغلال للشعب — عدم تأمين الأرض والاعتراف بالملكية الفردية فيها في حدود لا تسمح بالإقطاع . والمهم أن نفهم الأساس الفلسفي لهذه النظرة الجهادية بين

تدخل الدولة والمحافظة على النشاط الفردي في الميدان الاقتصادي
وتربطه بالديالكتيك الحى بين الفرد والمجتمع في اشتراكيتنا . .
فالمجتمع في بعض الفلسفات الاشتراكية المنطرفة يبدو وكأنه
تين ضخمة تنصهر فيه إرادات الأفراد ، وجهاز كبير يجعل من
شخصية الإنسان شخصية ملساء وينظر إلى الفرد على أنه مجرد
رأس في القطيع . والأفراد في هذه المجتمعات يظهرون أمام
من يراقبهم على أنهم مسوقون إلى مصير مجهول ، حرموا
إلى الأبد من متعة المبادرة الفردية ، والاستقلال في الشخصية .
واشتراكيتنا تعارض هذا الضغط المتطرف من جانب المجتمع
والدولة على الأفراد . لكنها تعارض كذلك الحرية الفردية العائبة
العريضة التي تقوم على الانطلاق بغير قيد ، وتسعى إلى الاستقلال
القائم على الأنانية وحب الذات ، وتؤدي دائماً إلى تفكك
أواصر المجتمع .

ومعارضة اشتراكيتنا العربية لهاتين النظرتين معناه أنها
تنظر إلى مشكلة التعارض بين الفرد والمجتمع على أنها مشكلة زائفة
فالفلسفات الاشتراكية التي تقوم على ضغط المجتمع وقع الأفراد
لم تنظر إلى سلوك الأفراد إلا على أنه سلوك منحرف يعصف
بالمجتمع ويقوضه . لكن هذه مبالغة لا نقرها عليها لأن النشاط

الفردى قد يكون بناء ومفيدا . والفلسفات الفردية المتطرفة نظرت إلى المجتمع نظره واحدة لا تقرأها عليها أيضا ، لأنها افترضت أن سلطة المجتمع تتعارض دائما مع حرية الأفراد . مع أن هذا غير صحيح دائما . إذ أن المجتمع قد خلق لتنظيم حريات الأفراد وتسميقها على وجه يحقق سعادة المجموع ولم يخلق أبدا لإرهاب الافراد .



وتصور الاشتراكية العربية للمجتمع على هذا النحو يقودنا إلى الحديث عن تصورها للدولة ، والإشارة في الوقت نفسه إلى المبدأ الثانى الذى تقوم عليه وهو مبدأ الكفاية والعدل . فالدولة فى الاشتراكية العربية ، وفى كل اشتراكية ، لا تمثل فقط الآداة التى يتدخل عن طريقها المجتمع لمقاومة كل استغلال فى النشاط الاقتصادى ، وهو ما أشرنا إليه سابقا . بل تمثل تمثل كذلك الآداة التى يصطنعها المجتمع ليحقق رفافية الشعب عن طريق الكفاية أى وفرة الإنتاج وزيادته ، وعن طريق العدل أى العدالة فى توزيع الإنتاج . ولا يستقيم معنى الدولة فى المجتمع الاشتراكي إلا إذا ربطنا بينه وبين مبدأ الكفاية والعدل . أما الاقتصار على فكرة التدخل فى فهم رسالة الدولة فى المجتمع

الاشتراكي ، فإن هذا سيؤدي حتما إلى اقتران مفهوم الدولة بمفهوم الاحتكار ، وسيجعل من أجهزتها وموظفيها طبقة مستغلة يروقراطية تستغل عرق ونشاط الافراد والمؤسسات في سبيل مصلحتها الذاتية التي ستفصل في هذه الحالة عن مصلحة الجماهير ومبدأ الكفاية القائم على الزيادة في الإنتاج مرتبط بإمكانين القطاع العام من التخطيط ضمانا لحسن سير عملية الإنتاج . « مع ملاحظة أن التخطيط تطبيق للمبدأ الارسطي المعروف وهو مبدأ القوة والفعل » لأنه يقدم لنا نظرة للشيء أو للمشروع لا تقتصر فيها على حالته الحاضرة أو وجوده بالفعل بل تتطلع فيها إلى حالته المستقبلية وإلى المدى الذي يمكن أن تصل إليه إمكانياته وتطورها . « ومرتبط كذلك بزيادة الفادرين على الاستثمار وتوسيع نطاق الخدمات ، لأن في هذا قوة دافعة لزيادة الإنتاج نفسه . ومرتبط أيضا باستمرار التزايد في المدخرات من أجل تشجيع الرأسمال الوطني غير المستغل على اقتحام الاستثمارات الجديدة .

أما مبدأ العدل القائم على العدالة في توزيع الإنتاج . فالأصل فيه أن خلق القطاع العام وتحقيق ملكية الشعب لأدوات الإنتاج وتأميم الشركات والمؤسسات ... إلخ يهدف إلى شيء واحد فقط

هو أن كل فائض في القيمة ينتج عن نشاط المؤسسات لا بد وأن يرتد إلى الدولة لتتولى هي توزيعه على جميع أفراد الشعب في صورة خدمات وإصلاحات وتأمينات إجتماعية وبحجة . . . إلخ ولا شك أن العدالة في توزيع الإنتاج قائمة على أساس أن الإنتاج كله في الاشتراكية أصبح ملكا للشعب ، وعلى أساس أن العمل كله في الاشتراكية سواء كان عملا من جانب الفرد أو من جانب المؤسسة أصبح يقصد به خدمة الشعب كله بجميع طبقاته أو فئاته

* * *

وهذا يقودنا إلى الحديث عن الدخالة الكبرى للتفكير الاشتراكي بوجه عام أو عن روح التفكير الاشتراكي . فروح التفكير الاشتراكي أنه تفكير على مستوى الأمة . والفرد في النظام الاشتراكي لا يتحدد وجوده عن طريق فردانيته ، ولا عن طريق ارتباطه إلى مؤسسة أو مصلحة معينة ، ولا ينضج كيانه عن طريق ارتباطه إلى قطاع واحد من قطاعات المجتمع ، بل لا بد أن يتجه في كل ما يفكر فيه وفي كل ما يقوم به إلى الأمة بأسرها . وجميع النكتلات التي يقوم بها الأفراد في قطاع معين أو في حرفة معينة لا يقصد بها على الإطلاق في النظام

الاشتراكي تكتلات لهم ولمصالحهم بل الأصل في نشأتها أنها أجهزة تعمل على مستوى الأمة .

فليس المقصود مثلا باتحادات العمال والنقابات في النظام الاشتراكي أنها أجهزة تضم في داخلها مجموعة من الاتحادات المالية التي يمثل كل منها أصحاب حرفة معينة . وليس المقصود بها أنها حاصل جمع مجموعة من النقابات الصغيرة . بل الأصل في نشأتها أنها أجهزة تعمل على مستوى الأمة . وتناقش جميع مشاكل الأمة بجميع طبقاتها .

إن العمال في اتحاداتهم لا يمثلون اتحاداتهم فقط ، بل يمثلون الأمة بأسرها . إنهم قادة وموجهون حقيقيون للأمة . ومن حقهم بل ومن واجبهم أن لا يقتصروا في اجتماعاتهم التي يعقدونها على مناقشة مشاكلهم الخاصة بل عليهم أن يتعدوها إلى مناقشة جميع المشكلات التي تواجه الأمة من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية . والأمر على هذا النحو في سائر النقابات التعليمية والهندسية ونقابات المحامين وغيرها ، وكذلك في مجالس القرى والمدن والمحافظات ، وقبل هذا كله في وحدات الاتحاد الاشتراكي العربي .

والحق أن أعدى أعداء الروح الاشتراكية ، بالإضافة إلى الانتهازية ، شيثان : الطائفية والانفصالية . والدور الرئيسي

للاتحاد الاشتراكي العربي قام في تنظيم الشعب بجميع فئاته في إطار واحد ، ومقاومة كل ما يهدده من طائفية وانفصالية ، والربط الدائم بين العمل داخل الوزارة والمصلحة والمؤسسة والنقابة من حيث الخطة والأهداف والمتابعة والتطوير وبين مصالح الجماهير . لأن تفكير العامل في مؤسسته والقلاح في جمعيته التعاونية والنقابي في نقابته ليس محصورا في النطاق الذي يعمل فيه فقط ، بل يجب أن يكون تفكيراً على مستوى الأمة .



نتنقل بعد هذا إلى الحديث عن المبدأ الثالث وهو المبدأ الذي يقول : « لكل بحسب عمله » . فاشتراكيتنا العربية تقوم على إذابة الفوارق بين الطبقات ، لا على إلغاء هذه الفوارق . والحق أن إلغاء الفوارق بين طبقات الأمة إلغاء تاما ليس إلا مجرد مبدأ نظري لم يطبق حتى الآن في أي بلد اشتراكي ، حتى في الاتحاد السوفيتي نفسه . أما مبدأ إذابة الفوارق بين الطبقات ، فيختلف فهم الدول الاشتراكية له . ففي روسيا يقوم هذا المبدأ على أساس ملكية النولة لكل أدوات الإنتاج وقروعه وعدم السماح للملكية الخاصة . أما عندنا فيقوم على أساس إباحة الملكية الخاصة في حدود لا تسمح بالاستغلال

والإقطاع . ويدولى أن في تصور كهذا لا بد أن يؤخذ العمل مأخذ الجدد ، ويصبح ثمرة العمل حافزا يحفز العامل على مضاعفة نشاطه ، ومن ثم يجد المبدأ الاشتراكي القائل : « لكل بحسب عمله » مجالا أوسع في التطبيق .



وأخيراً فإن اشتراكيتنا العربية في مبدئها الرابع تؤمن بالتقدم العلمي والمدنية وتثق بالإنسان في صراعه مع الطبيعة . وبهذا تختلف عن اشتراكيات أخرى عرضها الفكر الفلسفي عند الرواقين والكليبيين وعند جان جاك روسو وعند تولستوى أيضاً ، مارضت التقدم والمدنية ، وكانت حجتها في هذا أن الاشتراكية معناها العدل والمساواة ... والمدنية هي الأصل في الفروق الصارخة التي تجعل الناس طبقات ، وهي الأساس في ذلك الصراع المرير الذي يسيطر على الأفراد ويجعلهم دائماً في سباق دائم للأخذ بأسباب الحضارة . ولذلك نادى هؤلاء المفكرون بالعودة إلى أحضان الطبيعة وبالوقوف في وجه التمدن وبالتخلص من كل ما يربطنا بالحياة ليعود الناس متساوين كما كانوا قبل أن تقسد المدنية حياتهم .

لكن هذه المساواة في الفقر أو هذه المساواة في التأخر

لا تمت بصلة إلى الاشتراكية العلمية التي تؤمن بالتقدم والعلم ،
وتقوم على زيادة الإنتاج والتصنيع ورفع مستوى معيشة الشعب .
واشتراكيتنا اشتراكية علمية بهذا المعنى . لأنها اشتراكية
في الرقابة لا في الفقر .

هذا والتقدم الذي تؤمن به اشتراكيتنا له فلسفته الإنسانية
الخاصة . فقد رفض الميثاق نوعين من التقدم : التقدم عن طريق
النهب والتقدم عن طريق السخرة . والتقدم الأول هو الذي
حققه الاستعمار عن طريق الاستثمارات التي حصل عليها من
مستعمراته ، ونهب فيها ثروات الشعوب . أما الثاني ، فقد اقترن
« بضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة
بأحياء حية في سبيل أحياء لم تطرق بعد أبواب الحياة » .
ورفض الميثاق للنوع الأول من التقدم معناه رفضه لبدأ حرية
رأس المال الذي تقوم عليه الرأسمالية والذي لا يمكن أن يستمر
في البقاء إلا إذا ارتبط بحركة الاحتكارات العالمية . أما رفضه
للنوع الثاني من التقدم فعناه عدم التضحية بالمطالب الاستهلاكية
لجمهير الشعب من أجل الاقتصار على الصناعات الثقيلة . ومعناه
كذلك إيمان الميثاق بأن الزيادة في الإنتاج لا بد أن يقابلها توسع
في نطاق الخدمات . ومعناه أخيراً نظرة إنسانية إلى العامل

تجعل منه سيداً للآلة وليس مجرد أحد « التروس » في جهاز الإنتاج .

وقد كان بوسعنا بعد هذا أن نتناول الطابع الروحي الطابع الروحي لاشتراكيتنا العربية باعتبار أنه يمثل أحد الأركان الهامة في الفلسفة التي تقوم عليها . إلا أن هذا الطابع لا يتعلق بالاشتراكية في معناها الضيق . وقد قصدنا هنا أن تبين فلسفة الاشتراكية العربية بهذا المعنى فقط . أما إذا تحدثنا عن فلسفتنا العامة أو عن اشتراكيتنا العربية في معناها العام باعتبار أنها تقال على سبيل الإطلاق لتدل على فلسفتنا فسيصبح في هذه الحالة الحديث عن الطابع الروحي لها أمراً ضرورياً . لكننا نفضل أن نتالح هذا الطابع الروحي في نطاق الموضوع الخاص به ، وهو « فلسفة الميثاق في القيم » .

٨ - فلسفة القيم

ما هي القيم ؟

القيم مجموعة من المعايير والموازين المعنوية التي تشيع في أذهان الناس في مجتمع من المجتمعات ، وتسلك إلى قلوبهم على نحو يجعلهم قادرين على الحكم على سلوك بعضهم البعض ، وعلى أعمالهم بالقياس إليها ، ويجعلهم كذلك قادرين على المشاركة في تقويم الجمال الطبيعي والفني والأدبي . فاجاء من هذه الأعمال متفقاً مع الصورة التي رسموها هم للخير في عالم القيم الذي يطوف حول حياتهم عُدّة خيرا ونظر إليه نظرة استحسان . وما جاء متعارضاً مع مثال الخير هذا ، عدّ شراً ونظر إليه نظرة استهجان . وفي دنيا الجمال يصفون هذا المنظر أو هذا العمل الأدبي أو الفني بالحسن إذا كان متفقاً مع المثال الذي رسموه لأقسامهم عن الجمال ، ويصفونه بالقبح إذا كان مخالفاً له .

وعالم القيم عالم عجيب . لا نستطيع أن نصف المقاييس التي يضمها بأنها وقائع ملموسة ، وليس في وسعنا أن نزعم أنها شبيهة

بهذه الأشياء المادية التي نصطدم بها في عالم المادة ، وفرض نفسها
ووجودها علينا . ومع ذلك ، فإن القيم ليست بأقل حقيقة من
هذه الوقائع ، ووجودها يفرض نفسه علينا بقوة تساوى إن لم
تزد على القوة التي يفرض بها عالم المادة نفسه علينا . وذلك لأنها
تستمد كيانها من نوع خاص من الوجود هو وجود المنويات
أو وجود الماهيات . وهو وجود ضمني وليس مادياً . . .

وقوة هذا النوع من الوجود وتأثيره في حياتنا يدل دلالة
قاطعة على أن هذه الحياة التي نعيشها ليست مادية صرفة .
لكن ما مصدر هذه القوة للقيم ؟

إن هذه القوة التي للقيم ، تلك القوة التي نجعلنا نحترمها
ونذعن لها وقيم لها وزناً ، مرجعها إلى أنها ، وإن كانت تقوم
على التقويم الذاتي الفردي ، أى وإن كانت تقوم على إصدار
حكم فردي على هذا العمل أو ذاك مثلاً ، وأصفه فيه بأنه خير
أو شر ، إلا أنه أشعر عند إصداري لهذا الحكم أنه ليس وفقاً
على وحدي ، وأنه لا يقوم على مجرد تفضيلي الشخصي بل على
مشاركة الآخرين معي ، أو — على الأقل — على إمكانية
هذه المشاركة .

فالتقويم إذن في عالم القيم — وإن كان تقويماً فردياً ،

ويرجع إلى مسائل تقديرية اعتبارية ، إلا أنه ليس من وحي العاطفة أو المزاج الفردى بل يحمل في طياته موافقة الآخرين ، ويتمتع بنوع من الموضوعية خاصة به .

أجل إن هذه الموضوعية لن تكون موضوعية مقننة ، أى خاضعة لقوانين محكمة ، ولن تكون في دقة الموضوعية التى نلتقى بها فى عالم المادة . ومع ذلك ، فهى موضوعية تتمتع بنوع من الدقة والضبط والإحكام ، خاصة فى مجال القيم الأخلاقية التى تحظى بموضوعية مهما قيل فيها ، فإن مقاييسها أكثر ثباتاً واستقراراً من المقاييس التى يخضع لها التذوق الفنى والأدبى .



هذا العالم ، عالم القيم ، هو ما اصطلاح على تسميته بمجموعة المثل العليا التى يتمسك بها أو يجب أن يتمسك بها الأفراد والجماعات . وليس من شك فى أن هذه المثل العليا تعيش بيننا على نحو ما ، وتهوم فى أفق حياتنا ، وتشعرنا بكيانها فى كل لحظة من لحظات حياتنا . . . لكن نظراً لكثرة وصف هذه المثل بالعلو ، ولأننا لا نلتقى مادة بكلمة « مثل » إلا إذا وجدنا إلى جانبها وصفها بأنها « عليا » رسخ فى الأذهان أن المثل العليا

لا بد أن تكون بعيدة المثال ، ولا بد أن تنتمي إلى عالم آخر غير عالمنا الذي نعيش فيه . . .

والحق أن المثل العليا وإن كانت بعيدة عنا من ناحية أنها معايير معنوية لحياتنا ، وأسس لتقويم أعمالنا ومن أجل هذا يجب أن تكون أكثر مموا من كل ما نصادفه في هذه الحياة ، إلا أنه لا ينبغي أن نعتقد بسبب هذا أنها تنتمي إلى عالم آخر غير عالمنا .

كلا . إنها بعيدة عنا . . . قريبة منا . إنها تعيش بيننا وتعاقر حياتنا ، ولكننا نلقي بها أمامنا لنقترب منها يوما ما وتستمر ملاحقتنا لها . . . وهذا الاعتبار فإن المثل العليا تعيش بيننا . إذ لو كانت بعيدة كل البعد عن تناولنا ، لبس اليأس فينا من الوصول إليها ، ولنقضنا أيدينا منها . .

وقد رسخ في الأذهان كذلك أن القيم ثابتة ، خلع البعض عليها صفة الخلود والإطلاق ، وتوهموها خارج حدود المسكان والزمان الكليين وذهبوا إلى أن معاني الخير والفضيلة ، والشر والريظة ، وكذلك معاني الحسن والقبح ، معان ثابتة آمنت بها الإنسانية منذ كانت ، وستظل تؤمن بها على مر السنين من غير النفات إلى التاريخ وتطوره أو إلى المجتمعات وتصورها

للحياة ، وخضوع حياتها تلك إلى اعتبارات مادية وجغرافية واقتصادية متباينة .

ولكن نظرة الشعوب إلى القيم وحكمها على أن هذا العمل خير وذاك شر ، وكذلك نظرتها إلى الحسن والقبح ، بل ونظرتها إلى ما هو حق أو صواب في ميدان الأخلاق ، وما هو خطأ أو خطيئة ، كل هذا يختلف باختلاف المجتمعات وظروفها التاريخية والمادية . .

وهذا الاختلاف من شأنه أن يقنننا أن القيم نسبية وليست مطلقة . فما هو صواب في نظر الاستعمار خطأ في نظر الشعوب المكافحة في سبيل استقلالها . وما كان خيراً في نظر القرن التاسع عشر أصبح شراً في نظر القرن العشرين . وما كان خيراً في المجتمع الواحد في فترة معينة من تاريخه قد ينظر إليه هذا المجتمع نفسه على أنه شر في فترة أخرى . ويكفي — كما يقول بسكال — أن تمر النهر لتلتقي عند الشاطئ الآخر بمادات وأخلاق وقيم تختلف عن تلك التي خلفتها وراءك عند الشاطئ الأول .

بقى أمامنا سؤال واحد فقط علينا أن نجيب عليه لنفرغ

من هذه الخواطر التي رأينا أن نقدمها للقارئ للتعريف بالم
القيم قبل أن ننتقل إلى شرح فلسفة الميثاق في القيم. والسؤال هو:
ما مصدر هذه القيم؟

ذهب بعض الفلاسفة إلى أن الله أو الشرع هو مصدر
كل ما نعبده من قيم أخلاقية وجمالية. فالقبح عندهم هو ما نهى
عنه الشرع، والحسن بخلافه، ولا حكم للعقل في حسن الأشياء
وقبحها.

ورأى فلاسفة آخرون أن الحسن والقبح والفضيلة والرياسة
وجميع الأحكام المتصلة بها وليدة تقديرات عقلية بشرية خالصة.
ونادى فريق ثالث من الفلاسفة بأن المجتمع هو المصدر
الوحيد للقيم. فنظرة الأفراد في المجتمع الواحد إلى الجمال،
وكذلك نظرتهم إلى الأخلاق من وحى هذا المجتمع وطوائمه
وتقاليد الظروف الاقتصادية والمادية التي يمر بها.

والحق أن هذه المصادر التي ذكرناها على سبيل المثال
لا الحصر كمصادر للقيم قد تجتمع في آن واحد. إذ أنه لا تعارض
بينها إلا في أذهان الفلاسفة المترمتين الذين يقيمون مذاهبهم على
أساس من النعصب المذهبي، وعلى أساس الإيمان المطلق الأعمى
بتأثير مصدر واحد من هذه المصادر ثاقلين المصادر الأخرى.

لكن في فلسفة متفتحة غير مذهبية كفلسفة ميثاقنا الوطني ،
نستطيع أن نلتقي بكل هذه الأطراف .



فالميثاق يحدثنا عن إيمانه بالرسالات الدينية لأن « جوهرها
— كما يقول — لا يصادم مع حقائق الحياة ، ولأن هذا
الجوهر يؤكد حق الإنسان في الحياة وفي الحرية ، ولأن أساس
الثواب والعقاب في الدين هو فرصة متكافئة لكل إنسان » .
وربط مسألة الثواب والعقاب في الآخرة بحرية الإنسان
في الحياة ، سواء كانت هذه الحرية كاملة تتعلق بلحظات ما قبل
الفعل وبلحظة الفعل نفسه أو جزئية تقتصر فقط على لحظة الفعل
ربط منطقي عرفه الفكر الفلسفي الإسلامي . وهو أساس
من أسس العقيدة .

والميثاق يؤمن بهذا الأساس ويؤمن بالدور الذي تقوم به
الاديان في حضارة الشعوب وتقدمها . ومن هذه الناحية فإن
إشتراكيتنا العربية إشترابية مؤمنة بالله ورسوله ، وبهذا تختلف
عن إشتراكيات أخرى بدأت بالإلحاد وأنكرت الرسالات
السماوية ، واستبدلت بإيمانها بالله إيمانها المطلق بالمجتمع وبالمنهج
الفلسفي المنعصب الذي تدين به .

وحديث الميثاق عن الرسائل السماوية يقتزن بمحدثه عن
« الطاقات الروحية التي تستمدّها الشعوب من مثلها العليا النابعة
من هذه الرسائل » . وهذه المثل العليا التي تمد الشعوب بطاقات
روحية ليست شيئاً آخر إلا القيم منظوراً إليها على أن مصدرها
هو الدين . فالدين أو الشرع في رأى الميثاق يعد إذن مصدراً
هاماً من مصادر القيم .



ويعدّنا الميثاق كذلك عن مصدر آخر للقيم يختلف
عن المصدر الأول لكنه يسير معه جنباً إلى جنب ، ولا يتعارض
معه . وأعني بهذا المصدر الثانى : التراث الحضارى .
فأمّا العربية ذات حضارة عريقة ، استطاعت عبر تاريخها
الروحي والثقافى والأدبى والفنى والاجتماعى والقومى والسياسى
أن تكون لنفسها « أنماطاً » أو « نماذج » معينة للقيم المختلفة ،
إقترنت بشخصيات معروفة ، استقرت معالمها أو كادت ، مثل
نماذج الجلال والكمال والبطولة والكرم والحب العذرى والنود
عن الشرف وإيثار الوطن والفداء والتضحية فى سبيل الواجب
والجهاد فى سبيل العقيدة والتقوى والزهد . . إلخ .
هذه النماذج وأشباهاها قد استقرت معالمها فى وعى الأمة

العربية على صورة ماهيات إعتبارية ذات وجود ضمنى معنوى ،
يسهل على كل عربى قراءة تاريخها ، وتببع أخبارها ، والإهابة
بها . وهى تمثل فى حياتنا جميعا طالما خاصا ، له نوع من الموضوعية
لأنها والشخصيات التى تمثلها أصبحت بالنسبة إلينا ، خارج حدود
الزمان والمكان النسييين ، وأصبح وجودها يمثل — كما يقول
الميثاق — « طاقات روحية » أو « حوافز معنوية » قادرة
على منح الشعوب العربية — كما يقول الميثاق — « أنبل المثل
العليا وأشرف الغايات والمقاصد » ، وقادرة كذلك — كما يقول
الميثاق أيضا — « على أن تتمتع آمالنا الكبرى أعظم القوى
الدافعة ، كما أنها تسلمحها بدروع من الصبر والشجاعة ، تواجه
بهما جميع الإحتلالات ، وتقهربهما مختلف المصاعب والعقبات » .
والإهابة بهذه الأنماط الروحية والحضارية تمدنا بمعين لا ينضب
وبمصدر هام متجدد باستمرار ، تعتمد عليه القيم فى وجودها .
هذا ، والإعتقاد على تلك المثل أو القيم المستمدة من تراثنا
الحضارى يؤكد أن نورتنا بناءة ، لا ترغب فى أن ترتفع بينائها
فى الفراغ ولا تريد أن تقطع الصلة بالماضى ، بل تريد أن تبنى
نفسها على أساس حضارى روحى متين ، وتفضل أن تعيش
فى تربتها الروحية والحضارية الأصيلة .

* * *

غير أن الاعتماد على المصدرين السابقين للقيم لا يكفي . إذ علينا أن لا ننسى أن مجتمعنا قد انتقل من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي ، وأن هذه النقلة وضعت أمام ظروف جديدة وزودته بنظرة جديدة إلى الإنسان ومنحته فهما جديد للفرد وللآخرين .

فالإنسان في مجتمعنا الجديد لم يعد مطية لأخيه الإنسان ، ولم يعد أداة تستغلها طبقة ، ولم يعد وسيلة لكسب غير مشروع ولم يعد موضوعا للتحكم أو السيطرة ، ولم يعد نهبا للقوى الاستغلالية الرأسمالية التي طالما استغلت عرقه وكفاحه ... لم يعد الإنسان هذا كله . بل أصبح يمثل هو رأس المال .

ولكن ليس معنى هذا أن الفرد في المجتمع الجديد أصبح غاية في ذاته وليس معناه أن حريته أصبحت غير مشروطة ، وليس معناه أننا سنتركه لنزعاته وأطماعه الفردية . فالفرد في المجتمع الجديد فرد في المجتمع ، يستمد وجوده منه ويستمد قيمته من قدرته على زيادة الإنتاج . وليس من أى اعتبار آخر يتعلق بنسبه وأصله أو أسرته أو ثروته أو طبقته الاجتماعية .

وفي ظل هذا المعنى الجديد للإنسان ، لابد أن تبرز قيم جديدة : قيم أخلاقية ، وقيم فنية وأدبية ، من واجب علماء

الأخلاق النقد الأدبي والفنى أن يعملوا لها ألف حساب ،
ويأخذوها فى اعتبارهم عند تقويمهم لسلوك الأفراد ووزنهم
للأعمال الفنية والأدبية .

ولهذا يقول الميثاق فى حديثه عن المصدر الثالث من مصادر
القيم مأنصه : « إن مجتمع الرفاقية قادر على أن يصوغ قىما أخلاقية
جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى طأى
منها مجتمعنا زمانا طويلا » . ويضيف إلى هذا قوله : « كذلك
فإن هذه القيم لا بد لها أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة
تهجر ينايع الإحساس بالجمال فى حياة الإنسان الفرد الحر » .
وليس فى الاعتماد على هذا المصدر الثالث من مصادر القيم
قطع للصلة بتاريخنا الحضارى . بل علينا أن ننظر إليه على أنه
امتداد له وذلك لأن النظرة الصحيحة إلى التاريخ لا تقوم فقط
على اجتراح الماضى واسترجاعه ، بل تقوم كذلك على مرعاة
الحاضر والنطلع إلى المستقبل . ومن المسلم به أن حاضرتنا بل
ومستقبلنا ليس جديدا علينا كل الجدة من ناحية أنه قد تراءى
لأسلافنا على أنه أحلام ، طالما داعبت مخيلة أجدادنا الذين
سبقونا ، وماشت معهم دهرا .

وإذا كان الأمر كذلك ، فعلينا أن ننظر إلى حاضرتنا على

أنه جزء من تراثنا الحضارى ، سيصبح فى أعين أحفادنا جزءا من تراث الماضى الذى لا بد أنهم سينظلمون من خلاله إلى مستقبل جديد .

ومن الخطأ أن تقلل من شأن هذا المصدر الثالث للقيم ، كما أن من الخطأ أن يظن البعض فيه مصدرا لآى لون من الضغط يهدد حياة القيم ، ويقلل من حرية التقويم . وذلك لأن القيم إذا فهمت على حقيقتها ، على ضوء تلك الحواطر التى سقناها فى صدر هذه الفقره ، لن تكون ، ولم تكن فى يوم من الايام قيافردية . كما أن عملية التقويم لم تترك فى يوم من الايام لتقديرات فردية عابثة .

فهاهم علماء القيم جادون فى البحث لها عن موضوعية ما ، سواء كان ذلك فى ميدان القيم الاخلاقية أو الفنية أو الادبية . ولا بد أن تكون هذه الموضوعية تابعة لمستوى آخر يختلف عن مستوى الفعل الاخلاقى والعمل الفنى على السواء ، بمعنى أن الموضوعية التى تنبع من العمل الفنى نفسه ، كذلك التى من الفعل الاخلاقى ، ليست بكافية لصيانة حرمة القيم . فلا بد حينئذ من البحث عن مستوى آخر لتلك الموضوعية ، مستوى أكثر ارتفاعا وسموا من المستوى الذى تدور فيه الأفعال الإنسانية وممارس فيه الأعمال الفنية .

وقد رأينا أن الميثاق قد بحث عن هذا المستوى الآخر ،
فوجدته في الدين ، ووجدته في تراث الحضارى ، ووجدته كذلك
— تبعاً لنظرتنا الاشتراكية الجديدة — في المجتمع الجديد ،
مجتمع الرفاهية . ومراعاة هذه الجوانب كلها من شأنها أن تمدنا
بضوابط لعالم القيم ، ومن شأنها كذلك أن تصون حرمة
مقاييس التقويم .

أما هؤلاء الذين سيظلون ينظرون نظرة شك إلى ما ذكر
فيا أشار إليه الميثاق كمصدر ثالث للقيم والتقويم ، فإن موقفهم
هذا يؤكدهم عن التكيف مع الوضع الجديد للمجتمع .
ويؤكد عجزهم عن أن يفهموا أن امتداد الفرد في المجتمع امتداد
طبيعى لا قسر فيه ولا إكراه ، ويؤكد كذلك مخالفتهم للميثاق .
فإن الميثاق تعزيزاً منه لهذا المصدر الثالث من مصادر القيم نجده
مثلاً يعارض مبدأ « العلم للعلم » ويقول عنه : « إن العلم للعلم
في حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية في هذه الرحلة
أن تتحمل أعباءها . لذلك فإن العلم للمجتمع يجب أن يكون
شعار الثورة الثقافية » وينبهنا الميثاق أيضاً إلى أن الجامعات
ليست أبراجاً عاجية ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب
طريق الحياة .

٩ - اشتراكيتنا الروحية

أكد ميثاق العمل الوطني الطابع الروحي لاشتراكيتنا . وهو في إبرازه لهذا الطابع إنما يعبر عن صفة رئيسية لازمت حياة الشعب العربي في مصر ، بل لازمت الشعب المصري قبل أن يضيء الإسلام حياته . فقد عرف هذا الشعب طوال عصوره بعمق روحه الدينية ، وبقوة إيمانه . ونحن نلحس هذا في ديانة الفراعنة ، وفي الدين الوثني الذي حمله الرومان إليه بعد ذلك قبل أن يعرف المسيحية . ونلحسه بنوع خاص في الإسلام ، لأن مصر كانت دائماً قوة للمسلمين وعونا لهم ، وأصبحت منذ الفتح العربي مركزاً هاماً من مراكز الحضارة الإسلامية . فن الصواب إذن أن لا تتجاهل طبيعتنا المتدينة التي لازمنا عبر العصور ، بل من حقنا أن نفخر بها على العالمين . وقد حرصنا عند انتقالنا من المرحلة الرأسمالية إلى الاشتراكية على أن نكون في اشتراكيتنا غير تابعين ولا مقلدين . وحرصنا على أن تكون هذه الاشتراكية معبرة عن ظروفنا ، نابعة من ميثقتنا ، بكل ما تشتمل عليه هذه البيئة من مقومات ، يقف على قمتها الأساس الروحي الديني الذي نشأنا عليه .

ويهمنا في هذه الفقرة أن نسوق بعض الحواطر حول
الطابع الروحي لاشتراكنا ، لأنه في حاجة إلى كثير من
الفهم والوضوح .

* * *

فالروحية تقال في الفلسفة في مقابل للادية أو للذهب للمادى .
وقد كان الغريون ، وما يزال الكثيرون منهم حتى اليوم ، حين
تذكر كلمة الشرق أمامهم ، فسرطان ما يقفز إلى أذهانهم
الطابع الروحي باعتباره الميزة الرئيسية للشرق ، سواء في ذلك
الشرق الأدنى أو الأقصى . فالشرق عند هؤلاء الغربيين يتصف
بأنه روحى لأن أبنائه ما زالوا في غطيط الجهالة ، ولأنهم
لا ينزعون في تفكيرهم وتصورهم للحياة النزعة العقلية القائمة
على الإيمان بالبحث العلمى ، وبالتقدم الصناعى التكنولوجى ،
ولأن حياتهم كلها تدور حول سرعات الوهم والإيمان بالسحر
وقراءة الغيب والاعتقاد فى الخوارق والمعجزات .

وليس من شك فى أن الروحية التى نريدها لاشتراكنا
ليست بهذا المعنى على الإطلاق . فحضارتنا العربية الحديثة ووليدة
البحث العلمى ، ووليدة الإيمان بالعقل البشرى ومناهجه ، ووليدة
التصنيع والآلة . بل إن الحضارة العربية القديمة لم تماهض التقدم

العلمى فى يوم من الأيام . ولم يتمتعها إيمانها بالدين أن تأخذ بجميع أسباب الحضارة الشائعة يوم ذاك ، وأن تشارك فى كل البحوث العقلية والفلسفية والعلمية التى عرقتها القرون الوسطى . بل لقد كانت رائدة فى هذا السبيل . وهذه آثار الخوارزمى وجابر بن حيان والكندى والدينورى وثابت بن قرة وأبو بكر الرازى والبوزجاني والكرخى وابن الهيثم والبيرونى وابن سينا وعمر الخيام (العالم الرياضى) . الخ . وما ساعدها على هذا أن الدين الإسلامى نفسه ليس فيه ما يحول دون الثقة بالعقل البشرى ، ودون الأخذ بأسباب الحياة المادية التى هى ثمرة النظر فى ملكوت السموات والأرض وثمره تأمل البشر فى الآفاق وفى أنفسهم .

وقد مرت على مصر فى عصور الاضمحلال ، إبان الاستعمار العثمانى البغيض ، فترات عرفت فيها هذا اللون من الروحانية واطمأنت له . لكن ليس قيتا اليوم من يفكر فى العودة بنا القهقري إلى هذا العهد المظلم ، الذى عشن فيه الجهل فى رؤوس المصريين ، وأثقل الظلم ظهورهم فلاذوا بالخيال والوهم يستعينون به على احتمال تلك الحياة التى ثقلت على كواهلهم . وكان أقوى مظاهر هذا اللون من اللوذ بالخيال انتشار الحرقات والشعوذة والدجل على يد أدعياء الدين ، وضعف الثقة بالعقل البشرى ،

وكثرة الخواثق والزوايا والنسكيا مع ما صاحب هذا كله من انحلال في الأخلاق .

لهذا ، فإذا كان المقصود بالروحية عدم الإيمان بالتقدم العلمي وبقدرة العقل البشرى على فهم أسرار الطبيعة وفك طلاسمها ، وإذا كان المقصود بالمادية الإيمان بهذا كله ، فلن تترد لحظة واحدة في القول بأن حضارتنا العربية الحديثة حضارة مادية وليست روحية بهذا المعنى . ولن تتردد تبعا لهذا في القول بأن اشتراكيتنا العربية مادية وليست روحية بهذا المعنى ، أو بأن روحيتها بمعنى آخر يختلف عن هذا المعنى .



وقد تطلق الروحية فيقصد بها معنى ثانيا وثيق الصلة بالمعنى الأول . . فالحياة الروحية التي تدور كلها — كما رأينا ذلك في المعنى الأول — حول سرطات الوهم وتتخذ ركيزتها من الإيمان بالخواثق تورث التواكل وتصرف صاحبها عن السعى والعمل . وقد استقر في عقول بعض الغربيين أن الشرقيين بعامة والمسلمين منهم بخاصة قوم متواكلون . وربطوا بين هذا التواكل والدين الاسلامى فجعلوه مسئولا عنه ، لأنه في نظرهم دين القضاء والقدر ، بالمعنى الدارج السطحي الذي فهموا به من هاتين

الكلمتين . أى بمعنى أن الإنسان لا يبدله فى أفعاله ، ولا مسئولية له عنها وأنه أمام تصاريف القدر كالريشة فى مهب الريح .
لكن هذه الروحية القائمة على التواكل غريبة كل الغرابة عن روح الاسلام . والإيمان بقضاء الله وقدره لا يؤدى بالمؤمن أبداً إلى التواكل .

والإيمان بقضاء الله وقدره شرط أساسى من شروط العقيدة . ولكنه لا يتعارض مطلقاً مع مبدأ الحرية الإنسانية . وقد روى البخارى عن على رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار أو الجنة » . فقال رجل من القوم : « ألا تتكل يا رسول الله ؟ » قال : « لا . أعملوا . فكل ميسر لما خلق له » .

فالإيمان بالقضاء والقدر إذن لا يتنافى مع اتخاذ الأسباب لاجتلاب الخير ودفع الضرر . فالله يعلم مقدما كل ما يصدر عن الإنسان من أفعال وهو قادر على أن ينزل قضاءه بعباده فى أى وقت شاء . ومع ذلك ، فقد شاء الله تعالى أن يترك للإنسان الحرية فى تدبير أفعاله ليصبح لمبدأ الثواب والعقاب دلالة أو معنى . وقد أشار الميثاق إلى هذا فربط بين مبدأ الحرية الإنسانية ومبدأ الثواب والعقاب حيث قال : « إن جوهر

الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة . لأن هذا الجوهر يؤكد حق الانسان في الحياة وفي الحرية ولأن أساس الثواب والعقاب في الدين هو فرصة متكافئة لكل إنسان » .

وإني لأذكر حديثاً في هذا المجال أدلى به الرئيس جمال عبدالناصر في النصف الأخير من شهر نوفمبر عام ١٩٥٧ إلى الصحفي الأمريكي « كارل فان ويجاند » تعرض فيه لفكرتي القضاء والقدر وعلاقتهما بحرية الاختيار عند الفرد وبمسئولية الدول في الحرب والسلام . قال الرئيس : « إنني بعد دراسة وتعمق نبذت النظرة المتشائمة التي تقول بالمصير المحدد للأشخاص والدول ... لقد منح الله الإنسان ضميراً ، ومنحه حق الاختيار بين الطيب والحيث ... وهذه الحرب لم يصنعها الله ، ولكن صنعها الإنسان ومسئوليتها تقع على الدول والشعوب » .

فإذا كانت الروحية تعني التواكل فلاشك بعد كل هذا الذي قدمناه أن حضارتنا العربية الحديثة ليست روحية بهذا المعنى . وبالتالي فإن اشتراكيتنا ليست روحية بهذا المعنى ، أو أن روحية اشتراكيتنا لها معنى يختلف تماماً عن هذا المعنى .

* * *

إذن ، ما الذي نعنيه حين نقول إن اشتراكيتنا روحية ؟

إننا ننى أن اشتراكيتنا تتبع من يفتنا . ولما كانت هذه
البيئة تشهد بعمق الروح الدينية لشعبنا منذ أقدم العصور ، فما
كان لنا أن تتجاهل طبيعتنا المتدينة عند انتقالنا من الرأسمالية
إلى الاشتراكية . ثم لم تتجاهل ديننا وليس فيه ما يسوق تقدمنا
الصناعى العلمى ، وليس فيه ما يقف حجر عثرة أمام كل الأبحاث
العقلية ، وليس فيه كذلك ما يورث التواكل والدعة والاستسلام
على نحو ما رأينا ذلك الآن ؟؟ بل إن العكس هو الأدنى إلى
الصواب . لأن الدين الإسلامى إذا فهم على حقيقته فلن يكون
نمعة تمارض بين تعاليمه وبين مبادئ الاشتراكية . فهو دين
الرحمة والتراحم ، وهو الدين الذى جعل العمل أساسا للإيمان
وقرن دائما فى كتاب الله « الذين آمنوا » بمن « عمل صالحا
أو بالذين » عملوا الصالحات ، وهو الدين الذى يقول الله فيه
عن نفسه إنه إله يستحق العبادة لأنه أطعم الناس من الجوع ،
وآمنهم من الخوف . ونحن فى اشتراكيتنا تؤمن بهذا كله ،
نؤمن بالرحمة وهى أساس الاشتراكية ، وتؤمن بأن العمل هو
المعيار الحقيقى لتقويم الإنسان ، ولتفضيل الناس بعضهم على
بعض ، ونسير أيضا فى نفس الخط الذى رسمه الله لنفسه وهو
إطعام الجائع وتبديد خوف المواطن .

التواصل والتخاطب بين الناس في القرن العشرين سينتهي حتماً
إلى المزج بين الحضارات ، والقول بحضارة واحدة .

* * *

لكن هذا وهم كاذب ووسواس خناس . بل إنني أُلح
في مثل هذه النداءات التي ما زالت تتردد في أروقتنا الأدبية
ويسمح لها بأن ترى النور أغراضاً خبيثة ومعموماً ضارة . فإن
للحضارة الغربية تصورها الخاص للحياة والإنسان ، وهو
يختلف عن تصورنا لها . ولها مجموعة من المثل والقيم تختلف
عن القيم التي سادت وتسود الآن في مجتمعاتنا العربي ، وتستند إلى
مفاهيم معنوية تختلف عن مفاهيمنا التي سادت وتشيع في حياتنا
كلها وتجعل لحضارتنا طابعاً إنسانياً مختلفاً عما يفهمه هؤلاء من
فلسفتهم الإنسانية .

فقد كتب جان بول سارتر مثلاً كتابه « الوجودية فلسفة
إنسانية » . وقدم كارل ماركس اشتراكته على أنها « اشتراكية
إنسانية » . وحديث الرأسمالية الاستعمارية الأنجلو أمريكية عن
فلسفتها يصورها كذلك على أنها فلسفة إنسانية . والفلسفات
الفاشستية التي قامت في ألمانيا وإيطاليا عقب الحرب العالمية الأولى
قدمت نفسها للناس أيضاً على أنها فلسفات إنسانية . فهل تصدق

السلام الدولي، مع محاولتنا الإيجابية لرفع كرامة الإنسان العربي في أي قطر عربي . ولا شك أن هذه السمات الإنسانية لا اشتراكيتنا وحضارتنا تجعل منها اشتراكية أو حضارة متميزة تستوحى وتستلهم المثل والقيم الروحية والاجتماعية والوطنية التي استطعنا أن نستخلصها عبر التاريخ وأصبحت تخلق في أفق حياتنا ، ولا نملك عنها حولا .

وليس من شك في أن التزامنا بهذه السمات الإنسانية المحددة يضاف على الروحية التي تصنف بها اشتراكيتنا معنى جديداً ، معنى تقديمياً يضاف إلى المعاني التي قدمناها . أما الإيداع بأنه لا فارق بين حضارتنا والحضارات الأخرى فهو قول شعوبي خطير ، يريد منا صاحبه أن نهدر ديننا ومثلنا العربية الصحيحة ، وقيمنا الروحية التي تفاخر بها . الأمر الذي يتعارض مع أبسط قواعد علم الاجتماع ، ويتعارض مع مبادئنا المحددة غير المستوردة .



لكن اعترافنا بروحية اشتراكيتنا وبالطابع الانساني المميز لها ينبغي أن لا يفهم على أنه لون من ألوان التعصب الفكري المذهبي . فإن طبيعة فلسفتنا الحياتية ذاتها تفرض علينا أن نقرأ كل فلسفة ، ونقسم كل هواء ، ونطل من كل نافذة ، ونستمع

إلى جميع دقات الموسيقى ، حتى إلى تلك الموسيقى الكنائسية
التي كانت ترحف على إيقاعها الحملات الصليبية على الشرق .
ولقد نادينا دائماً بأن فلسفتنا ليست فلسفة مذهبية ، بل فلسفة
مواقف تقوم على تمثيل كل التيارات وهضمها ومحاولة رسم طريق
متميز لنا . ونادينا أيضاً بأن فلسفتنا ليست بفلسفة الطريق
الواحدة ، وبأنها أبعد ما تكون عن أي إرهاب أو تسلط
فكري ، لأنها فلسفة مفتوحة وليست مقفلة . نادينا بهذا كله
(انظر كتابنا : « حياض فلسفي » ضمن مجموعة المكتبة الثقافية) .
لكننا نشعر بأن من واجبتنا القومي أن تقاوم ما وسعنا ذلك
القول بأن حضارتنا ليست بالحضارة المتميزة .



١٠ - فلسفة الثقافة الاشتراكية

من واجبنا في هذه المرحلة التي نجتازها في بناء اشتراكيّتنا أن نلتقي عند مفهوم عام موحد للثقافة الاشتراكية ، وأن نتفق حول الدلائل التي يمكن أن تقوم عليها ، فإن هذا من شأنه أن يساعدنا في تخطيطنا الثقافي وأن يربط بين الثقافة والمجتمع الاشتراكي الذي نعيش فيه .

وأود أن أقف قليلا عند تعبير « الثقافة الاشتراكية » لأنني أعلم أن البعض سيقف عنده مترددا غير مسلم به ، ولسان حالهم يقول : « إتنا نعلم أن هناك ثقافة ... لكننا لا نعلم أن ثمة ثقافة اشتراكية » وقد يقولون أيضا : « إن الثقافة كالماء المقطر لالون لها ولا طعم ولا رائحة » . أما الثقافة التي توصف بأنها اشتراكية فهي في نظرهم ليست ثقافة ، لأن الاشتراكية نظرية سياسية ، وفي منطقهم أن السياسة والثقافة لا يجتمعان .

فإلى هؤلاء الحالمين ضحايا الثقافة الغربية ، أو ضحايا الفهم السطحي لها ، أسوق هذه الملاحظة العابرة حول العلاقة بين الثقافة والسياسة تلك العلاقة التي تمثل عندي دعامة رئيسية للثقافة الاشتراكية .

* * *

فالمثقفون في كل مجتمع من المجتمعات يبيعون لأنفسهم أن يصدروا أحكاما على رجال السياسة من ناحية ثقافتهم ، فيصفون هذا السياسي مثلا بأنه فحل الثقافة وذلك الآخر بأنه واسع الثقافة . وبصرف النظر عن تحديد معنى الثقافة التي يحتاج إليها رجل السياسة ، ومن غير أن نخوض في معرفة ما إذا كانت هذه الثقافة من النوع الفني أو التكنولوجي أو الإداري أو القيادي أو تلك التي تتصل بالوعي السياسي أو بالثقافة العامة ، فإن من المسلم به أن المثقفين يبيعون لأنفسهم دائما أن يصدروا أحكاما على ثقافة رجال السياسة . فمن الطبيعي أن يكون من حق رجال السياسة أن يحكموا على ثقافة المثقفين .

والحق أن للسياسة في علاقتها بالثقافة أسلوبين . فالسياسة قد تكون قيادا واداءا للثقافة ، وقد تكون توجيها لها . والسياسة التي من النوع الأول هي سياسة الخط الواحد التي لا بد أن تؤدي إلى ثقافة الخط الواحد . أما السياسة التي من النوع الثاني ، فعلى الرغم من وضوحها واستقامة الطريق التي اختارته لنفسها ، فإنها تستمد وجودها من مروتها وتفتحها ، ولهذا لا بد أن تؤدي إلى ثقافة غنية متفتحة مثلها . السياسة التي من النوع الأول تضرب حصارا حول أفراد المجتمع ، وتعرض عليهم لونا واحدا من الثقافة ، وتدخل في روعهم أن الثقافات الأخرى أضغاث أحلام ، تمنعهم

وتمنعهم في تعصب مذهبي أعمى حتى من حق الاطلاع عليها
وتكوين رأيهم فيها . أما السياسة التي من النوع الثاني ، فإنها
تفتح ذراعيها لكل ألوان الثقافات ، وتبيح لأبناء المجتمع أن
يطلوا من كل النوافذ ، وأن يقرأوا ما يشاءون من الشرق
والغرب ، وتبعث بهم إلى جميع أنحاء العالم ليروا بأنفسهم حياة
الشعوب وليتروا بكل ألوان العلم والمعرفة . وهذا كله من
أجل أن يصبوا كل هذه الألوان من المعرفة في نهر موحد من
الثقافة الوطنية والقومية .

والفارق واضح بين المنهجين . فالسياسة التي تسير عليها
ثقافة النوع الأول هي سياسة البدء بالمتع والحظر ، وفرض
الحصار مقدما على الثقافة . أما الثقافة التي من النوع الثاني ، فليس
فيها منع أو حظر أو ضرب حصار ، بل كل ما فيها عبارة عن نوع
من الرقابة ، تمارس في النهاية لا في البداية ، لضمان سلامة سير
الثقافة في خطها الوطني القومي .

وما من شك في أن سياستنا التي تسير عليها ثقافتنا الاشتراكية
تدين بالفلسفة الثانية لا الأولى . وذلك لأننا نؤمن بأن الثقافة
« زراعة » للأفكار (وكلمة الثقافة في اللغات الأوروبية مشتقة
من فعل لا تبنى يعني فلاحه الأرض وزرعها) والزراعة سواء

فى ميدان الأرض أو فى ميدان الأفكار تبدأ بوضع البذرة
ثم تهدها ومراقبة نموها وتطورها إلى أن تصبح ثمرة تؤتى
أكلها . « إنك — كما يقول الأديب والشاعر الانجليزى
ت . س . إليوت — لا تستطيع أن تبني أو تشيد شجرة ،
لكنك تستطيع فقط أن تبذر البذرة التى تهدها بالرى والتقليم
والتهجين فتصبح شجرة يوما ما » . والأمر شبيه بهذا فى ميدان
الثقافة . فإنك تستطيع أن تنظر إلى ثقيف الناس على أنه مهمة
معيارية ، تقوم على دهائم خرسانية جامدة ، تمتد جدران المباني
بينها وتعلو ، لكن امتدادها وارتفاعها يعضى وكأنه يسير على
قضبان من حديد ، لا ينحرف قيد أنملة عن الحرسات التى قام
مهندسو الخرسانة بصبها أول الأمر ، وعصب عن طريقها شكل
البناء واتجاهاته فى قوالب لا يحيد عنها . . . كلا . ليست الثقافة
إنشاء معاريا على هذا النحو ، بل عملية إنبات عضوى وبذر
البذرة وتهدها ورقابة لنموها .

وأنا على يقين من أن الدولة لم تحاول فى يوم من الأيام أن
تشيد شجرة الثقافة على هذا النحو الخرسانى البغيض .

بل هي تترك هذا الأمر لمبادرة المثقفين ، الذين يجب عليهم أن يعينوا الدولة في هذا السبيل لسببين :

(أولاً) قد أصبح لنا خط واضح في سياستنا الخارجية والداخلية بعد أن كنا نضرب في هذين الميدانين على غير هدى... ولما كانت الثقافة في جوهرها ليست إلا علاقة ديناميكية بين أسلوب الحياة السائد في مجتمع من المجتمعات والأفكار الإيديولوجية لهذا المجتمع ، فقد بات من واجب الثقافة أن تفهم واقعنا الاجتماعي الجديد ، وتمثله وتحسن التعبير عنه .

ولهذا نص الميثاق على أن « العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية » .

أما نظرية العلم للعلم فقال عنها الميثاق إنها « مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية في هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها » .

ويؤكد الميثاق أيضا أن الجامعات ليست ويجب أن لا تكون آراجاجا حجية ، بل « طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة » .

(ثانياً) لم يستقر واقعنا الاجتماعي والمادى الجديد بعد ، على النحو الذي نطمح أن يكون عليه . ونحن نسعى بكل طاقاتنا وإمكاناتنا المادية إلى تغيير الأوضاع القديمة ... والانسان العربي

الجديد الذى نيط به تغيير هذه الأوضاع ، لن يستطيع تغييرها
وخلق شكل جديد للمجتمع عن طريق قدراته المادية فحسب ،
بل عن طريق جهاز من الأفكار الإيديولوجية يكون بمثابة
القوة الدافعة لهذا التغيير . وهذا الجهاز من الأفكار الإيديولوجية
ليس شيئاً آخر إلا الثقافة .

ومن هنا يجب أن يكون واضحاً فى الأذهان أن دور الثقافة
فى مجتمعنا الجديد ليس قاصراً على مجرد التعبير عن واقع
اجتماعى موجود بالفعل ، بل يقوم أيضاً على خلق هذا الواقع
خلقاً جديداً . الأمر الذى يستتبع خلق قيم جديدة . وأهم
ما تتميز به هذه القيم الجديدة — كما ينص الميثاق — « أن
تتبع نفسها فى ثقافة وطنية حرة » .

ولهذين السيين السابقين علينا أن ننظر إلى صلة الثقافة
بالسياسة على أنها تمثل دمامة هامة من دمامات الثقافة الاشتراكية .
فن حق السولة الاشتراكية أن نطمئن إلى أن جميع أفراد المجتمع
يسهمون ، كل فى دائرة اختصاصه ، فى تغيير شكل المجتمع والثورة
على الأوضاع القديمة ، سواء فى هذا الفنين الذين يشيرون الواقع
الاجتماعى بالعمل والإنجازات المادية والآلات والاختراعات
المختلفة ، أو المثقفين الذين يشيرون هذا الواقع بالفسكرة والكلمة .

وننتقل بعد هذا إلى الحديث عن دطامة أخرى من دطامات الثقافة الاشتراكية ، وهى خدمة الثقافة للحضارة .

فالحضارة أسلوب فى الحياة يطبع الحياة المادية والذهنية لأفراد المجتمع الواحد بطابع خاص يلتزمون به فى تدبير معاشهم وسلوكهم ، فى استغلال مواردهم الطبيعية ، فى زراعتهم وصناعاتهم ، وكذلك فى معتقداتهم وأفكارهم ونظرتهم الجمالية وتصورهم العام لعالمى الأشياء والأشخاص جميعاً . والثقافة تعبير عن تجارب الفرد مع هذا المركب الحضارى الذى يمتد بجذوره فيه .

وعلى هذا فإن أهم ما يميز الحضارة عن الثقافة أن الأولى تمثل واقعا ، فى حين أن الثانية تمثل علاقة بين الفرد وهذا الواقع : علاقة قائمة على الفهم العميق والتأمل والوضوح الذى يتيح لصاحبه أن يلم باطراف كثيرة لهذا الواقع الحضارى ، وأن يستقر حول مجموعة من الأفكار الرئيسية التى ترسب فى ذهنه بشأنها ، وتسمع له بالتعبير عن فهمه لها بوضوح ، فى أية لحظة من اللحظات .

والثقافة بهذا الاعتبار خادمة للحضارة وليست منعزلة عنها . وإذا كان من المسلم به فى علم الاجتماع أن هناك حضارات مختلفة ولا وجود لحضارة واحدة ، فإن الثقافة تتجه أولا وبالذات إلى خدمة الجو الحضارى الذى يستنشقه أفراد مجتمع بعينه .

وهذه هي الدعامة الثانية للثقافة الاشتراكية .

أما إذا أردنا أن نعرف بعد هذا الوجه الذى ستخدم به الثقافة الحضارة التى تعيش فيها ، فمن الخطأ أن نظن أن هذا سيكون عن طريق حصر الثقافة فى مقيم المجتمع الذى تعبر هى عن حضارته . لأن الثقافة التى من هذا الطراز تسمى إلى الحضارة التى تمر عنها أكثر مما تنفعها . إذ ستقتل الباب على نفسها وتردد لنة محلية يفهمها أبناء مجتمع واحد فقط ، وتعجز عن فهمها الإنسانية . والثقافة إذا فقدت طابعها الإنسانى فقدت وجودها نفسه .

ومن أجل هذا فإن مشاركة الثقافة الاشتراكية فى الثقافة الإنسانية أمر لا بد منه ، لأنه ضرورى لازدهارها وتجديدها وخلودها . بل هو أمر لا مفر منه لخدمة الحضارة التى تعكسها . فالحضارة العربية قد أخذت عن الحضارة اليونانية والرومانية والفارسية والهندية والصينية ، وشاركت فى تراث الفكر الإنسانى . لكن الناس جميعهم يتفقون فى أنها حضارة عربية ، ويصفونها بهذا الوصف ، ويتفقون فى أن الثقافة التى قدمتها للعرب ولأبناء الإنسانية جمعاء ثقافة عربية . وهذا هو السبب الرئيسى فى خلود هذه الحضارة . نخلودها لا يرجع إلى أنها تاهت

وذايت في تراث الحضارات التي حرصت على معرقتها والتزود من ثقافتها ، بل رجع إلى أنها تمثل هذا التراث وفهمته وأحاطته إلى ذاتها ، وظلت مع هذا ثقافة أو حضارة عربية .
فنحن إذ نصادى بأن الثقافة تخدم الحضارة التي نبنت فيها والبيئة التي ترعرت على جنباتها لا نعى أن نزل ثقافتنا عن الثقافات الإنسانية . بل نعى زيادة الأخذ عنها ، وزيادة الارتشاف من مناهلها . على أن نضع في اعتبارنا أولاً وأخيراً أننا نخدم بهذا حضارتنا .



وننتقل أخيراً إلى الحديث عن دطمة ثالثة من الدطامات التي تقوم عليها أو يجب أن تقوم عليها ثقافتنا الاشتراكية . وهذه الدعامة تستند إلى مبدأ فلسفي معروف وهو مبدأ الوحدة والكثرة . فالفلاسفة يقولون إن مظاهر الكثرة التي نشهدها في هذا العالم من حولنا مردها إلى وحدة معينة . ويتصوحن دائماً بعدم الوقوف عند هذه الكثرة ، وبالبحت وراءها عن مبدأ عام يضم شتاتها ويرد تكثرها إلى شيء من الوحدة والتبويب . ومبدأ الوحدة هذا قد يكون عند بعضهم الله ، وقد يكون العقل الإنساني نفسه من حيث أنه قادر على الاهتداء إلى العلاقات

التي تربط بين الأشياء المتكثرة وقد يكون الله والعقل الإنساني
معا عند البعض الآخر .

وإذا طبقنا مبدأ الوحدة والكثرة في ميدان الثقافة نستطيع
أن نظفر بدعامة أخرى من دعائم الثقافة الاشتراكية . ذلك
أن الثقافات في المجتمع الواحد تباين وتختلف باختلاف تخصصات
المثقفين ، وتمدد نوعية ثقافتهم . لكن هذه الثقافة المتكثرة
المتباينة في حاجة إلى خيط واحد يجمعها ، ويضم شتاتها ، ويوحد
نوعيتها . وهذا الخيط هو الذي يسم أبناء الحضارة الواحدة
والثقافة الواحدة بـسمة معينة . نستطيع أن نتعرف عليها في تصور
الحياة بالنسبة إلى أستاذ الجامعة ، وبالنسبة إلى رجل الشارع على
السواء . نستطيع أن نضع أيدينا عليها عند حديثنا مع الطالب
الجامعي ، ومع العامل والفلاح والجندي وجميع قوى الشعب
العاملة بـلا تمييز .

هذا الخيط من الثقافة العامة هو الذي نطمح أن نراه قريبا
في مجتمعاتنا الاشتراكية . وهو الميزان الحقيقي لثقافة الأمة . لأنه
هو الذي يمثل وعيها السياسي العام .

وقد فشلت الثقافات التي ظهرت في البلاد الرأسمالية في جعل

هذا الحيط من الثقافة العامة أداة فعالة لخدمة المجتمع . وذلك لأن
فكرة المجتمع في هذه البلاد ليست واضحة تماما ، ولأن هذه
البلاد تفتقد حتى الآن وضوح الهدف .
أما مجتمعنا الاشتراكي الذي استطاع أن يحدد أهدافه في
وضوح تام ، فهو قادر قريبا بإذن الله على أن يخلق هذا الوعي
الثقافي الاشتراكي العام في أذهان جميع أبنائه بلا استثناء . ويومئذ
نستطيع أن نقول حقاً للآخرين إننا قد حققنا شيئاً ما يعتد به في
ميدان الثقافة .



المكتبة الثقافية تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها :

- | | | | |
|----|--|---|--|
| ١ | — الثقافة العربية أسبق من
ثقافة اليونان والعبريين | } | للاستاذ عباس محمود العقاد |
| ٢ | — الاشتراكية والشيوعية ... | | للاستاذ علي آدم |
| ٣ | — الظاهر بيبرس في القمصين الشعبي | | الدكتور عبد الحميد يونس |
| ٤ | — قصة التطور | | الدكتور أنور عبد السلام |
| ٥ | — طب وسحر | | الدكتور يول غليونجي |
| ٦ | — فجر القصة | | للاستاذ يحيى حلي |
| ٧ | — الشرق الفنان | | الدكتور زكي نجيب محمود |
| ٨ | — رمضان | | للاستاذ حسن عبد الوهاب |
| ٩ | — أعلام الصحابة | | للاستاذ محمد خالد |
| ١٠ | — الشرق والإسلام | | للاستاذ عبد الرحمن صدق |
| ١١ | — المريح | } | الدكتور جمال الدين الفندي
والدكتور محمود خيرى |

١٢	— فن الشعر	الدكتور محمد مندور
١٣	— الاقتصاد السياسي	للاستاذ أحمد محمد عبد الحالى
١٤	— الصحافة المصرية	الدكتور عبد الطيف حرة
١٥	— التخطيط القومى	الدكتور إبراهيم حلى عبد الرحمن
١٦	— اتحادنا فلسفة خلقية	الدكتور ثروت عكاشة
١٧	— اشتراكية بلدنا	للاستاذ عبد المنعم الصاوى
١٨	— طريق المد	للاستاذ حسن عباس زكى
١٩	— التشريع الإسلامى وأثره في اللغة العربى	الدكتور محمد يوسف موسى
٢٠	— المبتدئة في الفن	الدكتور مصطفى سويف
٢١	— قصة الأرض في إقليم مصر	للاستاذ محمد صبيح
٢٢	— قصة القدرة	الدكتور إسماعيل بسيونى مزاح
٢٣	— صلاح الدين الأيوبي بين شعراء عصره وكتابه	الدكتور أحمد أحمد بدوى
٢٤	— الحب الإلهي في التصوف الإسلامى	الدكتور محمد مصطفى حلى
٢٥	— تاريخ الفلك عند العرب	الدكتور إمام إبراهيم أحمد
٢٦	— صراع البدول في العالم العربى	الدكتور أحمد سويلم العمري
٢٧	— القومية العربية	الدكتور أحمد فؤاد الأهواني
٢٨	— التعاون والحياة	الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي
٢٩	— قضية كينيا	الدكتور عبد العزيز كامل
٣٠	— الثورة المراهية	الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
٣١	— فنون التصوير المعاصر	للاستاذة محمد صدق الجياخني
٣٢	— الرسول في بيته	للاستاذ عبد الوهاب حمودة

- ٣٣ — أعلام الصحافة « الجامعون » للأستاذ محمد خالد
- ٣٤ — الفنون الشعبية للأستاذ رشدي صالح
- ٣٥ — إختاتون الدكتور عبد المنعم أبو بكر
- ٣٦ — القدرة في خدمة الزراعة الدكتور محمود يوسف الشواربي
- ٣٧ — القضاء الكوني الدكتور جمال الدين الفندي
- ٣٨ — طاغور شاعر الحب والسلام الدكتور شكري محمد هباد
- ٣٩ — قضية الجلاء عن مصر الدكتور عبد العزيز رفاعي
- ٤٠ — الخضراوات وقيمها الغذائية والطبية الدكتور عز الدين فراج
- ٤١ — المدالة الاجتماعية للمستشار عبد الرحمن نصير
- ٤٢ — السينما والمجتمع للأستاذ محمد حلمي سليمان
- ٤٣ — العرب والحضارة الأوروبية للأستاذ محمد مفيد الشوباشي
- ٤٤ — الأسرة في المجتمع المصري القديم الدكتور عبد العزيز صالح
- ٤٥ — صراع على أرض الميعاد للأستاذ محمد مطا
- ٤٦ — رواد الوعي الإنساني الدكتور عثمان أمين
- ٤٧ — من القدرة إلى الطاقة الدكتور جمال نوح
- ٤٨ — أضواء على قاع البحر الدكتور أنور عبد الطيم
- ٤٩ — الأزياء الشعبية للأستاذ سميد الحاذم
- ٥٠ — حركات التسلسل ضد العنصرية العربية الدكتور إبراهيم أحمد الدوي
- ٥١ — الفلك والحياة { الدكتور عبد الحليم صالحة
والدكتور عدلى سلامة
- ٥٢ — نظرات في أدبنا المعاصر الدكتور زكي الحاسني
- ٥٣ — النيل الخالد الدكتور محمود الصياد
- ٥٤ — قصة التفسير للأستاذ أحمد الشراصي

٥٥	— القرآن وهلم النفس ...	للاستاذ عبد الوهاب حمودة
٥٦	— جامع السلطان حسن وما حوله	للاستاذ حسن عبد الوهاب
٥٧	— { الأمرة في المجتمع العربي بين الشريعة الإسلامية والقانون	للاستاذ محمد عبد الفتاح الشهاوى
٥٨	— بلاد النوبة	للدكتور عبد المنعم أبو بكر
٥٩	— غزو الفضاء	للدكتور محمد جمال الدين الفندى
٦٠	— الشعر الشعبي العربي	للدكتور حسين نصار
٦١	— التصوير الإسلامى ومدارسه	للدكتور جمال محمد محرز
٦٢	— الميكروبات والحياة	للدكتور عبد المحسن صالح
٦٣	— عالم الأفلاك	للدكتور إمام إبراهيم أحمد
٦٤	— انتصار مصر في رشيد	للدكتور عبد العزيز رفاعى
٦٥	— { الثورة الاشتراكية « قضايا ومناقشات »	للاستاذ أحمد بهاء الدين
٦٦	— الميثاق الوطنى قضايا ومناقشات	للاستاذ لطفي الخولى
٦٧	— عالم الطير في مصر	للاستاذ أحمد محمد عبد الحالى
٦٨	— قصة كوكب	للدكتور محمد يوسف موسى
٦٩	— الفلسفة الإسلامية	للدكتور أحمد فؤاد الأهوانى
٧٠	— القاهرة القديمة وأحيائها	للدكتورة سعاد ماهر
٧١	— { الحكم والأمثال والنصائح منذ المصريين القدماء	للاستاذ محرم كمال
٧٢	— قرطبة في التاريخ الإسلامى	للاستاذ محمد محمد صبيح والدكتور جودة هلال
٧٣	— الوطن في الأدب العربى	للاستاذ إبراهيم الأبيارى
٧٤	— فلسفة الجمال	للدكتورة أميرة حلى مطر

- ٧٥ — البحر الأحمر والاستعمار ... الدكتور جلال يحيى
- ٧٦ — دورات الحياة الدكتور عبد الحسن صالح
- ٧٧ — الإسلام والمسلمون { في القارة الأمريكية } الدكتور محمد يوسف الشواربي
- ٧٨ — الصحافة والمجتمع الدكتور عبد اللطيف حمزة
- ٧٩ — الوراثة الدكتور عبد الحافظ حلى
- ٨٠ — الفن الاسلامي في العصر الأيوبي { الدكتور محمد عبد العزيز
- ٨١ — سادات حجة في حياة الرسول للأستاذ عبد الوهاب حمودة
- ٨٢ — صور من الحياة الدكتور مصطفى عبد العزيز
- ٨٣ — حياة فلسفي الدكتور يحيى هويدي
- ٨٤ — سلوك الحيوان الدكتور أحمد حماد الحسيني
- ٨٥ — أيام في الاسلام للأستاذ أحمد المرباسي
- ٨٦ — تسمير الصحاري الدكتور من الدين فراج
- ٨٧ — سكان الكواكب الدكتور إمام إبراهيم أحمد
- ٨٨ — العرب والتار الدكتور إبراهيم أحمد المدوي
- ٨٩ — قصة المعادن البينة الدكتور أنور عبد الواحد
- ٩٠ — أنواء على المجتمع العربي الدكتور صلاح الدين عبدالوهاب
- ٩١ — قصر الحمراء الدكتور محمد عبد العزيز مرزوق
- ٩٢ — الصراع الأدبي بين العرب والمعجم { الدكتور محمد نبيه حجاب
- ٩٣ — حرب اللسان ضد الجوع { الدكتور محمد عبدة العربي
وسوء التغذية ...
- ٩٤ — ثروتنا المدنية الدكتور محمد فهد
- ٩٥ — تصويرنا الشمسي خلال المصور للأستاذ سعد الحاد
- ٩٦ — منشآتنا المائية عبر التاريخ للأستاذ عبدالرحمن عبد التواب

- ٩٧ — الشمس والحياة الدكتور محمود خيرى على
- ٩٨ — الفنون والتوعية العربية للأستاذ محمد صدق الجياخنجى
- ٩٩ — أعلام نائبة للأستاذ حسن الشيخ
- ١٠٠ — قصة الحياة ولشاتها على الأرض الدكتور انور عبد العليم
- ١٠١ — أضواء على السير الشمية للأستاذ فاروق خورشيد
- ١٠٢ — طبائع النحل الدكتور محمد رشاد الطوبى
- ١٠٣ — القنود العربية «ماضيها وحاضرها» الدكتور عبد الرحمن فهمى
- ١٠٤ — جوائز الأدب العالمية { للأستاذ عباس محمود العقاد
«مثل من جائزة نوبل»
- ١٠٥ — الفداء فيه الداء وفيه الدواء للأستاذ حسن عبد السلام
- ١٠٦ — القصة العربية القديمة للأستاذ محمد مفيد الشوباشى
- ١٠٧ — التنبيه النافعة الدكتور محمد فتحي عبد الوهاب
- ١٠٨ — الأحجار الكريمة فى الفن والتاريخ الدكتور عبد الرحمن زكى
- ١٠٩ — العلاقات الهوائية الدكتور محمد جمال الدين الفندى
- ١١٠ — الأدب والحياة فى المجتمع { الدكتور ماهر حسن فهمى
المصرى المعاصر ...
- ١١١ — ألوان من الفن الشعبى للأستاذ محمد فهمى عبد الطيف
- ١١٢ — القطر والحياء الدكتور عبد المحسن صالح
- ١١٣ — الدالى «التنبيه» { الدكتور يوسف أبو الحجاج
الاقتصادية ...
- ١١٤ — الشعر بين الجود والتطور للأستاذ السورى الوكيل
- ١١٥ — التفرقة العنصرية الدكتور احمد سويلم العمري
- ١١٦ — صراع مع الميكروب الدكتور محمد رشاد الطوبى
- ١١٧ — الإصلاح الزراعى والميثاق للأستاذ محمد عبد المجيد مرعى

- ١١٨ — أضواء جديدة على الحروب العمليية للدكتور سميد عبدالفتاح ماحور
- ١١٩ — الأمم المتحدة وممارسة نظامها للدكتور سليمان محمود سليمان
- ١٢٠ — أسرار المخابرات المضيئة ... للدكتور عبد المحسن صالح
- ١٢١ — التاريخ والسير للدكتور حسين فوزي
- ١٢٢ — تطور المجتمع الدولي للدكتور يحيى الجبل
- ١٢٣ — الاستعمار والتحرير في العالم العربي للدكتور جمال حمدان
- ١٢٤ — الآثار المصرية في الأدب العربي للدكتور أحمد أحمد بدوي
- ١٢٥ — الإسلام والطب للأستاذ محمد عبد الحميد البوشي
- ١٢٦ — الحلي في التاريخ والفن ... للدكتور عبد الرحمن زكي
- ١٢٧ — نافذة على الكون للدكتور إمام إبراهيم أحمد
- ١٢٨ — الفلاح في الأدب العربي ... للأستاذ محمد عبد القني حسن
- ١٢٩ — ثروتنا المائية للدكتور أنور عبد العليم
- ١٣٠ — التفكير عند الإنسان ... للدكتور أحمد غانق
- ١٣١ — رحلات الحيوان والطيور ... للدكتور مريد بنى حنا
- ١٣٢ — النيل في عصر المماليك ... للدكتور محمود وزق سليم
- ١٣٣ — الفلسفة في الميثاق للدكتور يحيى هويدى

الثن قرشان

مطابع دار العلم

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحمق
استراكية الشافنة
- تيسر لكل قارئ أن يقيم في بيته
مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان
المعرفة بأقلام أساتذة ومتخصصين
وبقرشين لكل كتاب
- تصدر مرتين كل شهر
في أوله وفي منتصفه

الكتاب القادم

رتشارد فاجنر

الدكتور فؤاد زكريا

أول يونيو ١٩٦٥

Bibliotheca Alexandrina



0271165

To: www.al-mostafa.com